

الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمرض الإيبولا

د. آمال حلمى سليمان خليل*

مقدمة :

انتشر مرض الإيبولا فى الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ ومقلق على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، لدرجة تأثيره فى الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المشتركة بين الدول، حيث ألغت بعض الدول تنظيم الألعاب الرياضية على أرضها، وتم إلغاء العديد من الرحلات السياحية خشية من انتشار مرض الإيبولا، وفى أغسطس 2014م أعلنت منظمة الصحة العالمية أن وباء الإيبولا الذى انتشر فى غرب أفريقيا يشكل أزمة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً طبقاً للوائح الصحية الدولية عام 2005م. والإيبولا مرض فيروسى من الأمراض —
* أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية (جامعة القاهرة).

المشتركة بين الإنسان والحيوان، تشبه أعراضه الأنفلونزا بما في ذلك آلام عامة في الجسم وآلام في البطن والحمى والقىء والإسهال، وفشل الكبد والكلية، والنزيف، وبرغم أن أعراضه تتشابه مع أعراض أمراض عديدة، فإنه يمكن استبعاد بعض الأمراض عند إجراء اختبارات الدم (مثل الملاريا، التهاب الكبد، الكوليرا، والالتهاب السحائي).

وقد تصل معدلات الوفيات الناجمة عن مرض الإيبولا إلى حوالي 90% ولذلك فهو مرض قاتل، ويرجع ذلك إلى انخفاض ضغط الدم الناتج عن فقدان السوائل وإلى عوامل أخرى بيئية واجتماعية واقتصادية، وتتراوح فترة حضانتها ما بين 2-21 يوماً، وعادة تظهر الأعراض بين 4-10 أيام، وتشير التقديرات إلى أن حوالي 5% من الحالات قد تستغرق نحو 21 يوماً كي يظهر عليها أعراض المرض (WHO, 2014). ويظهر شكل (1) المناطق التي ينتشر بها مرض الإيبولا.

أثر انتشار مرض الإيبولا في إقليم غرب إفريقيا خلال عامي 2014، 2015 على النواحي الاجتماعية والاقتصادية، حيث أدى انخفاض الناتج الإجمالي المحلي إلى تهديد الأمن الغذائي في الإقليم وقلت فرص العمل نتيجة وضع قيود على حركة السكان، وانخفاض دخل الأسر مع ارتفاع الأسعار ونقص الإمداد بخدمات البنية الأساسية، كل ذلك أدى إلى وجود فجوة مالية ساهمت في زيادة الديون بتلك الدول (UNDP, 2014).

الدراسات السابقة :

لا توجد دراسة جغرافية سابقة تناولت "مرض الإيبولا" موضوع الدراسة، وأغلب الدراسات السابقة هي دراسات أجنبية اهتم بها الأطباء سواء كان الوبائيون أو الميكروبيولوجيون أو المهتمون بدراسة أمراض المناطق الحارة، لذا آمل أن تكون تلك الدراسة بداية الاهتمام بدراسات جغرافية تشمل الأوبئة التي تنتشر داخل القارة الإفريقية وخارجها. ومن تلك الدراسات ما يلي:

- دراسة روى وجوزيف وعثمان Roy, Joseph, & Osman (1983)، عن مرض فيروس الإيبولا في جنوب السودان.
- دراسة بييرى Pierre وآخرون (2005م)، عن رصد الوفيات الناجمة عن فيروس الإيبولا بين الحيوانات البرية وانتشار إيبولا البشر في الجابون وجمهورية الكونغو.
- دراسة كلاً من دانيال ولارا Daniel & Lara (2014م)، عن انتشار مرض فيروس الإيبولا في غينيا.
- دراسة سنسيارلى Cenciarelli وآخرون (2015م) عن انتشار مرض الإيبولا في غرب إفريقيا خلال عامي 2013-2014م.

وتركز تلك الدراسة على الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمرض الإيبولا، خاصة العوامل التي تساعد على انتشار المرض والآثار الناجمة عنه وطرق مكافحته، مع التركيز على وباء عامي 2014/2015م، وتم الاعتماد على الدراسات السابقة، وعلى كل ما نُشر في مجلة منظمة الصحة العالمية، وعلى الإحصاءات والتقارير المنشورة لمنظمة الصحة العالمية، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

منهج الدراسة وأساليبها :

اتبعت الدراسة كل من المنهج التاريخي، والمنهج الأصولي - الذي يهتم بدراسة توزيع المرض ودراسة العوامل البيئية التي تساعد في توطن وانتشار المرض وآثاره على الفرد والمجتمع وطرق الوقاية منه ومكافحته - كما اهتمت الدراسة باستخدام منهج التحليل المكاني لإظهار التباينات في التوزيع الجغرافي لمرض الإيبولا على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية والكارتوجرافية والفتوغرافية.

وتشمل الدراسة العناصر التالية:

أولاً: تاريخ المرض وتطور حالات الإصابة به وطرق انتشاره.

ثانياً: التوزيع المكانى للإصابة بمرض الإيبولا والوفيات الناجمة عنه.

ثالثاً: الأبعاد البيئية لمرض الإيبولا.

(أ) طرق انتقال المرض.

(ب) العوامل البيئية المؤثرة فى توزيع وانتشار مرض الإيبولا.

(ج) الآثار البيئية الناجمة عن الإصابة بالمرض.

رابعاً: الأبعاد الاجتماعية لمرض الإيبولا.

(أ) العوامل الاجتماعية المؤثرة فى توزيع وانتشار مرض الإيبولا.

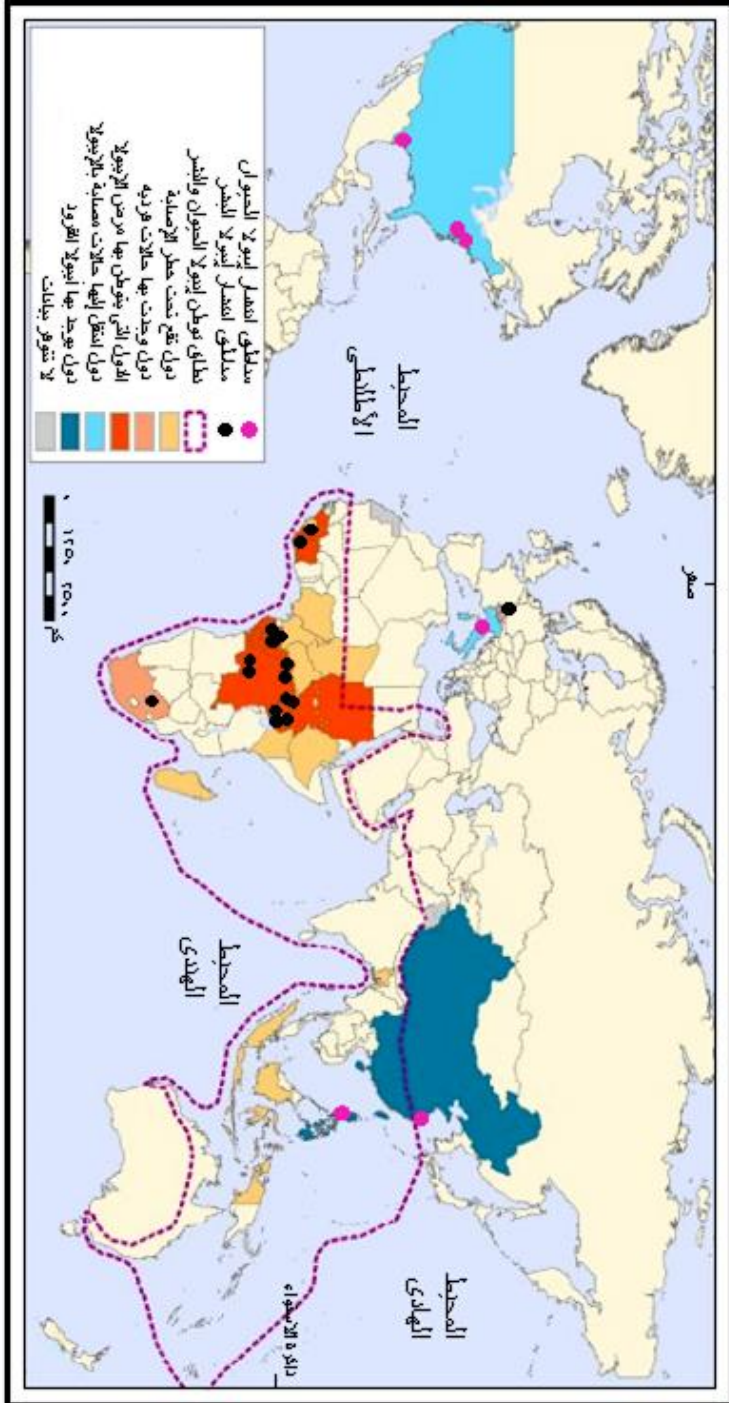
(ب) الآثار الاجتماعية الناجمة عن الإصابة بالمرض.

خامساً: الأبعاد الاقتصادية لمرض الإيبولا.

سادساً: طرق مكافحة المرض.

أولاً - تاريخ المرض وتطور حالات الإصابة به وطرق انتشاره :

يتضح من شكل (1) أن مناطق توطن مرض الإيبولا سواء عند البشر أو الحيوان توجد فى المناطق المدارية أى بنطاقى الغابات والسافانا فى كل من إفريقيا جنوب الصحراء وفى جنوب آسيا وجنوبها الشرقى، وتوجد مناطق توطن مرض الإيبولا عند البشر فى منطقة حوض الكونغو وغرب إفريقيا، بينما يتوطن مرض إيبولا الحيوان فى جنوب شرق آسيا، وخاصة بالفلبين والصين. ومناطق الحالات الفردية التى توجد خارج نطاق التوطن التى انتقلت الحالات نتيجة بعض الحيوانات التى تم نقلها لتلك الدول لإجراء الفحوصات والتجارب المعملية خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالمثل انتقل مرض إيبولا البشر لانتقال بعض الحالات إلى الولايات المتحدة من أجل العلاج.



شكل (1) : التوزيع الجغرافي لمناطق انتشار مرض الإيبولا عند البشر والحيوان عام 2014م.

المصدر: WHO, 2014

(أ) تاريخ المرض :

كان الظهور الأول لمرض الإيبولا Ebola Virus Disease (EVD) فى عام 1976م فى نزارا بجنوب السودان- انتشرت أولى الحالات بين عمال مصنع للنسيج فى مدينة نزار (Roy, Joseph & Osman, 1983)، وفى نفس الوقت انتشر المرض فى يامبوكو بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكان يُعرف باسم "حمى الإيبولا النزفية"، وارتبط انتشاره بالقرى النائية الواقعة بوسط إفريقيا وإقليم الغابات المدارية المطيرة، وكانت آخر فاشيات المرض فى إحدى القرى الواقعة بالقرب من نهر إيبولا الذى اكتسب المرض اسمه منه (منظمة الصحة العالمية، 2014). وبعد ذلك ظهر المرض فى بداية تسعينيات القرن العشرين فى غابات " تاي" بكوت ديفوار عام 1994م، ثم ظهر فى بلدة تقع على أطراف غابة مطيرة تسمى كيكويت فى زائير، عند بائع فحم نباتي فى 6 يناير 1995م، وخلال الأيام التالية تدهورت حالته، وفى 12 يناير حملته عائلته إلى مستشفى كيكويت العام، وتوفى فى 15 يناير، وبحلول شهر مارس من نفس العام مات 12 فرداً من أقربائه، وفى أواسط شهر أبريل ظهر المرض على أفراد من العاملين فى المستشفى وآخرون، وسرعان ما انتشر المرض فى بلدين آخرين بالمنطقة مما أدى إلى ضرورة الاستغاثة الدولية، كما ظهرت حالات فى جوهانسبرج بجنوب إفريقيا عام 1996م كما يتضح من شكل (2).

وفى بداية القرن الحادى والعشرين انتشر المرض فى وسط إفريقيا خاصة منطقة حوض الكونغو خلال الفترة من (2000-2003م) شاملة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو برازفيل، والجابون و أوغندا.

وقد انتشر المرض فى منطقة الغابات بين شمال شرق الجابون وشمال غرب الكونغو على شكل عدة أوبئة كما يوضحها جدول (1)، ووجد أن حيوانات الغوريلا والشمبانزي النافقة مسؤولة عن انتقال المرض بين البشر (Pierre, et al., 2005)، خاصة بين الصيادين الذين احتكوا مع الحيوانات النافقة، ثم انتقل بين البشر. ويتضح

جدول (1) : توزيع حالات الإصابة والوفيات الناجمة عن مرض الإيبولا فى الجابون والكنغو خلال الفترة من 2001-2003م.

فترة انتشار الوباء	عدد الحالات	عدد الوفيات	معدل الهلاك (لكل ألف)
اكتوبر 2001 - مايو 2002م	92	62	673.9
يناير 2002 - يونية 2002م	43	37	860.5
ديسمبر 2002 - أبريل 2003م	143	129	902.1
نوفمبر - ديسمبر 2003م	35	29	828.6
الإجمالى	313	223	712.5

المصدر: المعدل من حساب الباحثة ومصدر البيانات : Pierre, et al., 2005

بعد ذلك انتشر فى يامبيو فى جنوب السودان عام 2004م، ثم فى لوبو بجمهورية الكونغو عامى 2007/2008م، حتى ظهر أكبر وباء لمرض الإيبولا فى غرب القارة الإفريقية فى نهاية عام 2013م (شهر ديسمبر) وبداية عام 2014م واستمر خلال عام 2015م، وكانت بؤرة المرض خاصة فى غينيا وسيراليون وليبيريا، ومن غينيا وسيراليون انتشر بعد ذلك إلى بعض دول غرب إفريقيا وبعض دول العالم.

(ب) تطور الإصابة بمرض الإيبولا :

تباينت حالات الإصابة من عام لآخر منذ اكتشاف المرض عام 1976م، حيث سُجل عدد حالات نحو 602 حالة وعدد وفيات 431 ، وبمعدل هلاك نحو 715.9 لكل ألف من المصابين، وسُجلت الحالات فى كل من جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكان ثانى انتشار عام 1995م والذى سُجل خلاله عدد 315 إصابة، ووفاة 254 بمعدل هلاك نحو 806.3 لكل ألف مصاب فى أوغندا، وانتشر المرض مرة أخرى فى أوغندا عام 2000م، وسُجلت نحو 425 حالة، ووفاة 224 بمعدل 527.1 لكل ألف من المصابين كما يوضح شكل (3)، وفى عام 2003م انتشر فى الكونغو بعدد حالات 178،

وعدد وفيات 157 وبمعدل هلاك نحو 882 لكل ألف من المصابين وهو من أعلى المعدلات التي سُجلت خلال أوبئة مرض الإيبولا، كما سُجلت أيضاً حالات خلال عامي 2004، 2005م، لكن العدد الأكبر كان خلال عام 2007م حيث انتشر الوباء في جمهورية الكونغو الديمقراطية و أوغندا، وبلغ عدد الإصابات نحو 413 وحوالي 224 حالة وفاة بمعدل هلاك نحو 542.4 لكل ألف من المصابين.

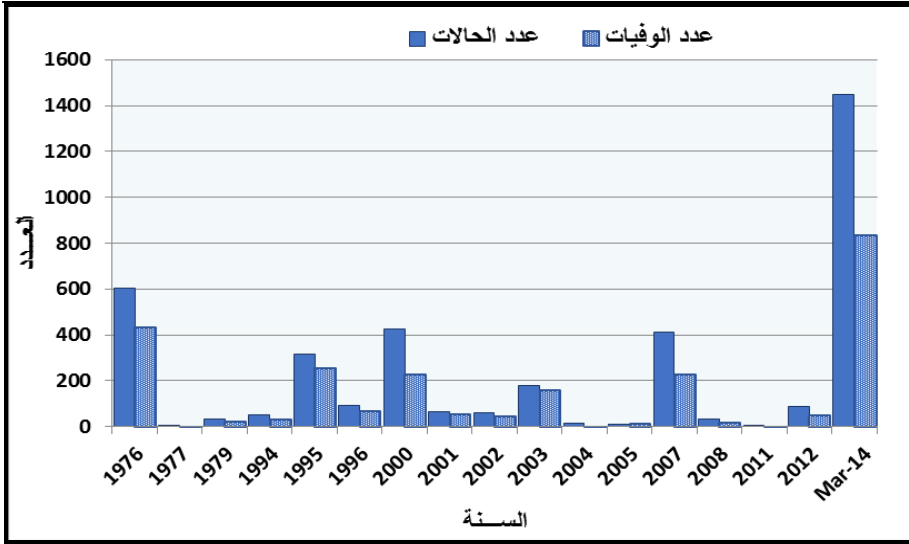
جدول (2) : التوزيع العددي لحالات الإصابة بمرض الإيبولا والوفيات الناجمة عنه خلال الفترة من 1976 - مارس 2014م.

السنة ^(*)	الدول التي انتشر بها المرض	عدد الحالات	عدد الوفيات	معدل الهلاك (لكل ألف)
1976	جمهورية الكونغو الديمقراطية - جنوب السودان	602	431	715.9
1977	-	1	1	1000
1979	جنوب السودان	32	22	687.5
1994	الجابون	52	31	596.4
1995	أوغندا	315	254	806.3
1996	الجابون - جنوب إفريقيا	92	67	728.3
2000	أوغندا	425	224	527.1
2001	أوغندا	65	53	815.4
2002	الكونغو - الجابون	59	44	745.8
2003	الكونغو	178	157	882.0
2004	السودان	17	7	411.8
2005	الكونغو	12	10	833.3
2007	الكونغو الديمقراطية - أوغندا	413	224	542.4
2008	الكونغو الديمقراطية	32	14	437.5
2011	أوغندا	1	1	1000
2012	الكونغو الديمقراطية أوغندا	88	50	568.2
2014 (مارس)	غينيا - سيراليون - ليبيريا	1450	834	575.2
الإجمالي	-	3834	2424	632.2

^(*) لم تُسجل حالات في السنوات غير المدرجة بالجدول.

مصدر البيانات : WHO, 2016

والتسعون



مصدر البيانات : جدول (1).

شكل (3) : توزيع حالات الإصابة والوفيات بمرض الإيبولا على مستوى العالم خلال الفترة من 1976 حتى مارس 2014م.

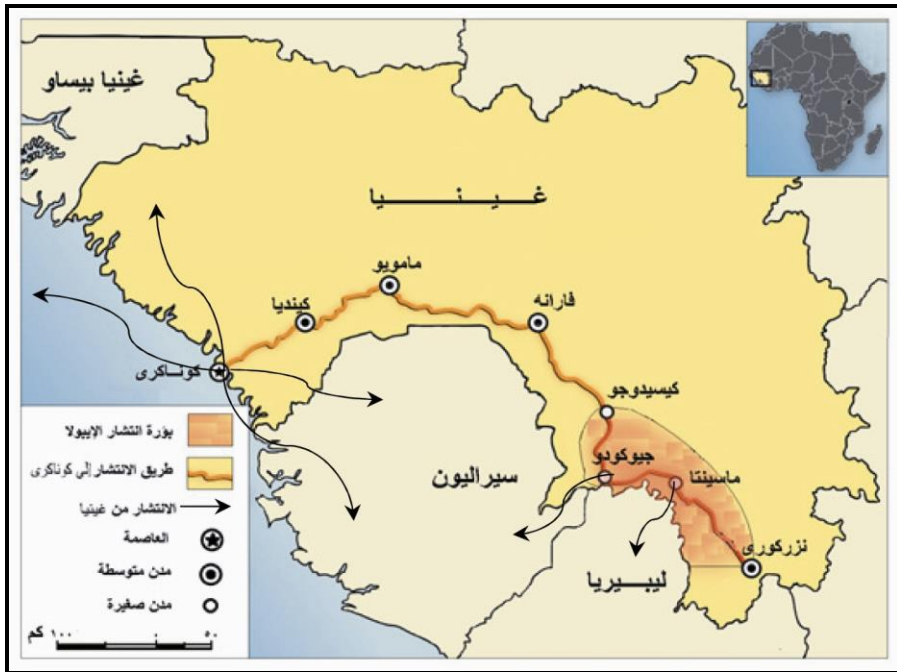
وكان الوباء الأكبر هو الذي انتشر في نهاية عام 2013م وبداية عام 2014م حتى تم تسجيل نحو 1450 حالة إصابة ونحو 834 حالة وفاة في شهر مارس كما يوضح شكل (3) وانتشر في كل من غينيا وسيراليون وليبيريا، ويعد ذلك أكبر وباء على مر تاريخ أوبئة مرض الإيبولا منذ اكتشافه، ولم يقف الحد عند ذلك لكن استمر انتشار المرض خلال عامي 2014 و 2015م حتى سجل المرض ما يقرب من 30 ألف حالة إصابة، ونحو 12 ألف حالة وفاة.

(ج) بؤرة المرض وانتشاره :

مثل الانتشار الحديث لمرض الإيبولا في مارس عام 2014م بغرب إفريقيا أكبر وأعقد انتشار للمرض منذ اكتشافه عام 1976م، من حيث عدد الحالات والوفيات، فانتشر أولاً في غينيا ثم انتقل براً إلى سيراليون وليبيريا والسنغال ومالي نتيجة عودة

بعض العائلات إلى وطنها، وجواً إلى نيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية وقد وصل عدد الإصابات به إلى أكثر من 20 ألف بنهاية عام 2014م (WHO, 2015).

بدء انتشار وباء الإيبولا الأخير في جنوب شرق غينيا في كل من جيوكودو وماسنتا (بؤرة انتشار المرض)، وهي مدن صغيرة ونائية تقع بإقليم الغابات المدارية بجنوب شرق غينيا كما يوضح شكل (4)، ووجدت أولى الحالات عند طفل بلغ من العمر عامين في منطقة جيوكودو في 6 ديسمبر عام 2013م، في قرية ملياندو بمقاطعة جيوكودو بجنوب شرق غينيا، وتوفت تلك الحالة وسرعان ما توفت كل عائلته، وانتشر المرض بين كل المحتكين بهم ونقلوه للقرى المجاورة، وإلى المقاطعات الحدودية في كل من سيراليون وليبيريا.



Source: Baize, et al., 2014.

شكل (4) : بؤرة انتشار مرض الإيبولا في غينيا وطرق انتشاره

خلال عام 2014م.

وفى مارس عام 2014م انتشر المرض فى المقاطعات الجنوبية الشرقية من غينيا (جيوكودو، ماسينتا، وكيسيدوجو) وهى المقاطعات المجاورة لكل من ليبيريا وسيراليون وسجلت عدد الحالات نحو 86 منهم 59 حالة وفاة، وبنهاية شهر مايو كان قد انتشر المرض فى كوناكرى العاصمة التى يسكنها نحو مليونى فرد، وسجلت نحو 281 حالة، منهم 186 حالة وفاة. وفى منتصف أبريل عام 2014م انتشر المرض فى أربع مناطق بليبيريا وبمنتصف يونيو انتشر فى العاصمة مونروفيا. وفى يوليو انتشر المرض فى مقاطعة بو وفى العاصمة فريتاون بسيراليون (WHO, 2014).

ثم أُصيب فى 10 مارس نحو 8 حالات توفى منهم ثلاث، وتبع ذلك وفيات فى عائلات المرضى وفى الفريق الطبى بالمستشفيات، وأرسلت وزارة الصحة فريق طبي إلى المنطقة فى 18 مارس وقاموا بأخذ عينات من 20 مريض بمستشفيات جيوكودو ومانستا وكيسيدوجو وأرسلوها إلى معامل موثوق بها فى ليون بفرنسا وهامبورج فى ألمانيا، وبينت النتائج إيجابية الإصابة فى 15 حالة منهم، سبع حالات من جيوكودو، وسبع من مانستا وحالة واحدة من كيسيدوجو، وتوفى منهم 13 حالة تباعاً بمعدل وفاة 86.7%، كان منهم 7 إناث و8 ذكور، وكانت ثلاث حالات أقل من 20 عاماً، و7 حالات تراوحت أعمارهم بين 21-30 عاماً، وحالة واحدة فى الفئة العمرية (31-40 عاماً)، وثلاث بالفئة (41-50)، وحالة واحدة أكثر من 51 عاماً.

فى 10 مايو عام 2015م بسيراليون بدأت أولى الحالات فى قرية نائية تدعى سوكونا بولاية كيالاهون بالقرب من حدودها مع غينيا بشرق سيراليون، وأيضاً بولاية كينما وكانت بين معالين صحيين كانوا قد عبروا الحدود من غينيا إلى سيراليون بحثاً عن العلاج، وفى مايو انتقل المرض إلى مقاطعة بورت لوكو والعاصمة فريتاون نتيجة للحالات التى انتقلت من كينما وكيالاهون للعلاج واستمرت مقاطعتى كيالاهون وكينما المنطقة الأكثر التهاباً بالمرض حتى شهر أغسطس من ذات العام، واستقر

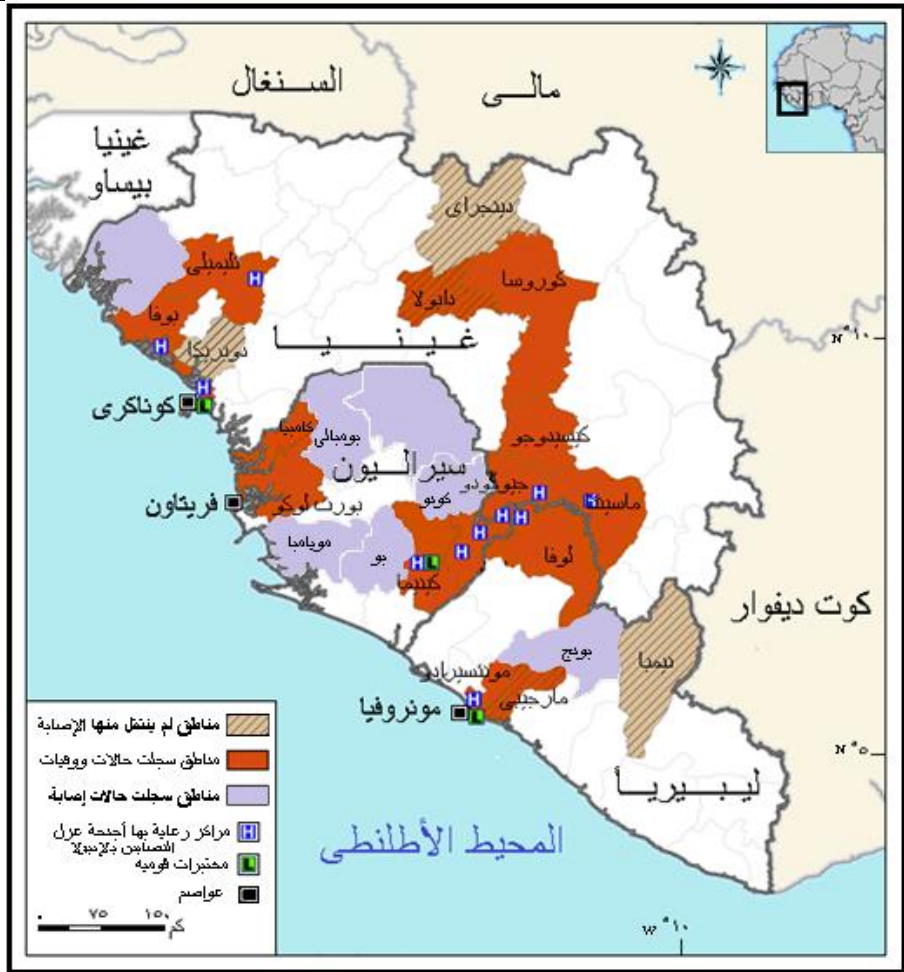
الوضع بنهاية شهر سبتمبر، لكن استمر تسجيل الحالات في مقاطعات بورت لوكو وبومبالي، وانتشر المرض في أغلب المقاطعات بسيراليون (WHO, 2017).

ثانياً - التوزيع المكاني للإصابة بمرض الإيبولا والوفيات الناجمة عنه :

يتضح من شكل (5) التوزيع الجغرافي للمناطق التي سجلت حالات إصابة ووفيات في غينيا وبعض المناطق في الدول المجاورة (سيراليون وليبيريا) عام 2014م، ويتضح من الشكل أن المناطق التي تركزت بها حالات الإصابة والوفيات في غينيا توجد بشرق وجنوب شرق غينيا في مقاطعات كوروسا ودابولا، كيسيدوجو، جيوكودو وماسينتا، وفي غرب غينيا في مقاطعات نايميلي، بوقا، دوبريكا وكوناكري.

أما في سيراليون فكانت توجد حالات الإصابة في نحو 11 مقاطعة من إجمالي 12 مقاطعة، أما الوفيات فُسُجِلت بمقاطعات كيالاهون وكينما بالقرب من حدودها مع غينيا وليبيريا، وفي مقاطعة مومبالي وبورت لوكو. وانتشر المرض أيضاً في شمال ليبيريا بكل من لوفاء، نيمبا، مونتسيرادو ومارجيبى.

أما عن عدد الحالات عام 2015م فبلغ نحو 28.9 ألف حالة إصابة، سُجِل أعلى عدد في سيراليون نحو 13.9 ألف حالة وبنسبة 49.1% من إجمالي حالات الإصابة عام 2015م، جاءت بعدها ليبيريا بعدد 10.6 آلاف حالة وبنسبة 37.4% من الإجمالي، أما في غينيا فبلغ عدد الحالات نحو 3.8 آلاف حالة وبنسبة نحو 13.3% من إجمالي حالات الإصابة كما يوضح جدول (3) وشكل (6). وُسُجِلت في نيجيريا نحو 20 حالة وبنسبة 0.1%، وفي مالي سُجِلت 8 حالات، وفي الولايات المتحدة الأمريكية 4 حالات، وحالة واحدة بكل من السنغال وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة.



بتصرف ومصدر البيانات:

- WHO, 2014, Graphic News, Regional Office for Africa.
- Daniel, G. & Lara, S., 2014: Outbreak of Ebola Virus Disease in Guinea: Where Ecology Meets Economy, Negl.Trop. Dis. 8(7), July 31, 2014: 3056.

شكل (5) : توزيع المناطق التي سجلت حالات ووفيات

بمرض الإيبولا بغرب إفريقيا خلال عام 2014م.

جدول (3) : التوزيع العددي والنسبي لحالات الإصابة بمرض الإيبولا

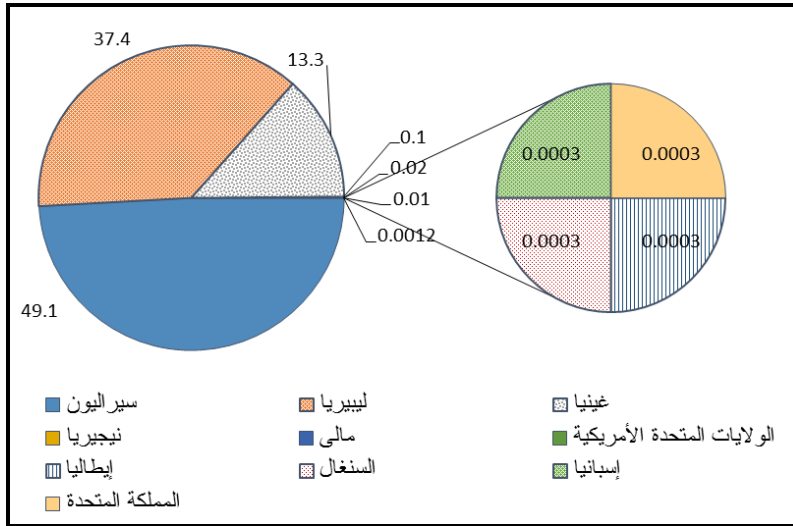
والوفيات الناجمة عنه في منتصف عام 2015م.

الدولة	عدد السكان	عدد	معدل الانتشار
--------	------------	-----	---------------

(لكل مليون)	الحالات	(بالمليون)	
2151.07	13982	6.5	سيراليون
2371.55	10672	4.5	ليبيريا
345.45	3800	11.0	غينيا
0.11	20	181.8	نيجيريا
0.48	8	16.7	مالي
0.01	4	321.2	الولايات المتحدة الأمريكية
0.02	1	62.5	إيطاليا
0.07	1	14.7	السنغال
0.02	1	46.4	إسبانيا
0.02	1	65.1	المملكة المتحدة
-	28490	730.4	الإجمالي

المعدل من حساب الباحثة ومصدر البيانات :

- WHO, 2015. - Population Date sheet 2015, 11-14.

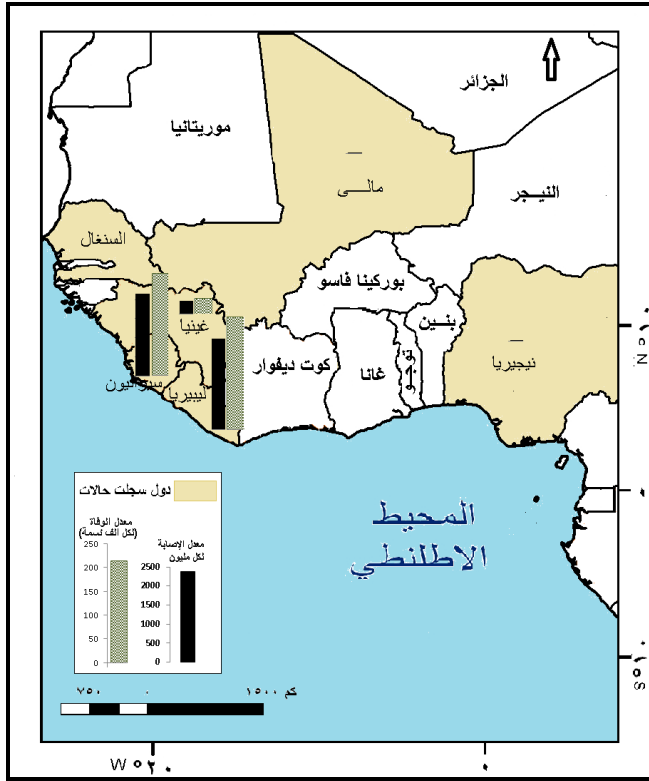


شكل (6) : التوزيع النسبي للإصابة بمرض الإيبولا عام 2015م.

• تباين توزيع معدل الانتشار :

يتضح من تحليل جدول (3) أن معدل انتشار مرض الإيبولا اختلف في الدول المنتشر بها المرض خاصة بغرب إفريقيا عام 2015م، حيث بلغ المعدل أقصاه في

ليبيريا نحو 2371.5 حالة إصابة لكل مليون نسمة، ثم تلتها سيراليون بمعدل بلغ نحو 2151 حالة إصابة لكل مليون نسمة، وأتت غينيا بعد ذلك بمعدل 345.5 حالة إصابة لكل مليون نسمة، وهذا يعني أن انتشار المرض في ليبيريا كان يفوق انتشاره في كل من سيراليون وغينيا كما يوضح شكل (7)، بينما كانت الحالات المسجلة في مالي ونيجيريا والسنغال حالات طفيفة وبالتالي قل معدل الانتشار.

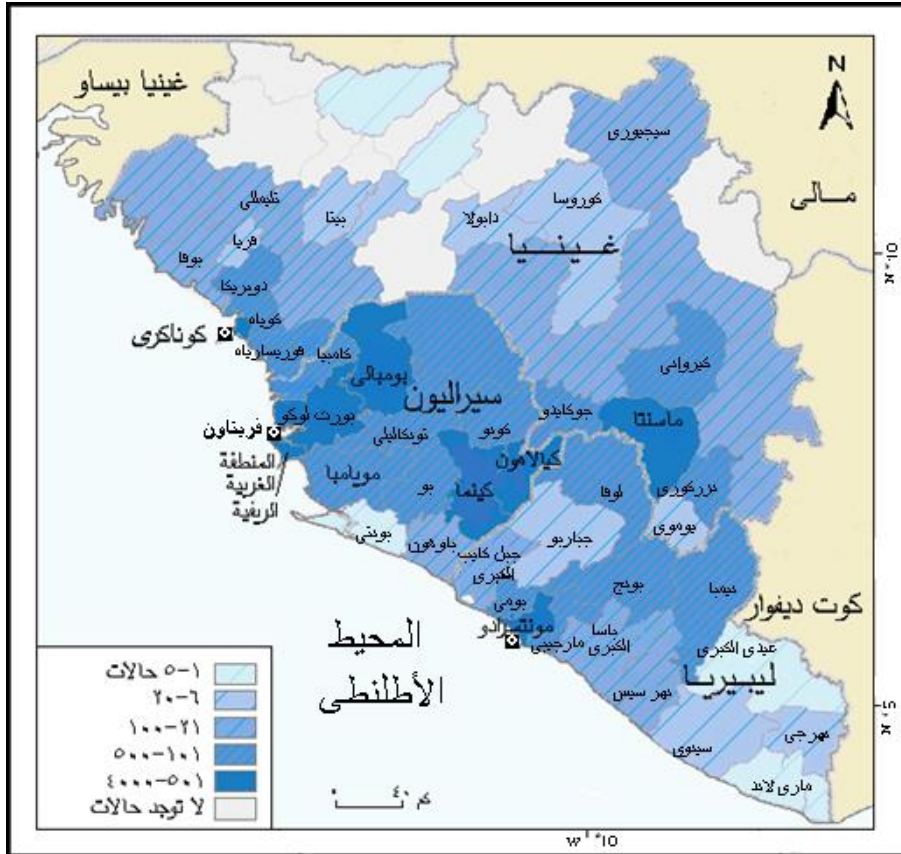


شكل (7) : توزيع معدل انتشار مرض الإيبولا ومعدل الوفاة به

في غرب إفريقيا عام 2015م.

- التباين المكاني لتوزيع الإصابة بمرض الإيبولا على المستوى المحلي:

تبين من توزيع حالات الإصابة على المقاطعات بكل من غينيا وسيراليون وليبيريا وجود تباين في توزيع عدد الاصابات، ويمكن ملاحظة عدة نطاقات كما يوضحها شكل (8) فيما يلي:



مصدر البيانات : WHO, 2015: Ebola Situation Report, 14 October.

شكل (8) : توزيع الإصابات الجديدة بمرض الإيبولا في غينيا وسيراليون وليبيريا بغرب إفريقيا (سبتمبر عام 2015م).

- **النطاق الأول** (النقاط الساخنة) : تُعتبر بعض المقاطعات في الدول الثلاث نقاط ساخنة حيث سجلت حالات يتراوح عددها بين 501-4000 حالة خلال وباء 2014/2015م، كما في مقاطعة ماسنتا بجنوب شرق غينيا وكوناكري العاصمة، وفي مقاطعات كيالاهون، كينما، بومبالى، بورت لوكو، والمنطقة الغربية الريفية بسيراليون وفريتاون العاصمة، وفي منتسرادو بجنوب غرب ليبيريا ومونروفيا العاصمة. وتمثل تلك المقاطعات المناطق الأكثر انتشاراً لمرض الإيبولا، ومثلت النقاط الساخنة التي انتشر منها المرض إلى باقى أجزاء الدول الثلاث خاصة بالمنطقة الجنوبية الشرقية في غينيا والمنطقة الحدودية بين غينيا وسيراليون وليبيريا، وكذلك منطقة كوناكري والمنطقة الغربية من سيراليون.
- **النطاق الثانى** : ويمتد من دوبريكا شمال كوناكري غرباً حتى نزركورى ونيمبا شرقاً وباتجاه شمالى غربى - جنوبى شرقى على امتداد الدول الثلاث (غينيا، سيراليون، ليبيريا)، وأغلبه يمتد في شمال سيراليون وغربها ووسطها، وشمال ليبيريا، وسُجلت به عدد حالات يتراوح بين 101-500 حالة خلال وباء 2014/2015م.
- يمتد **النطاق الثالث** إلى الشمال والجنوب من النطاق الثانى، وفيه تراوح عدد الحالات بين 21-100 حالة خلال وباء 2014/2015م، ويمتد أغلبه في مقاطعات شرق غينيا وغربها، وجنوب شرق سيراليون وغرب ليبيريا وجنوبها.
- **النطاق الرابع**، ويمتد في مقاطعات وسط غينيا (كوروسا، دابولى، بيتا، وفريا)، وفي جرابو بغرب ليبيريا ومقاطعتى سينوى ونهر جى في جنوب شرق ليبيريا، وتتراوح عدد الإصابات به بين 6-20 حالة.
- **النطاق الخامس والأخير** وهو الأقل انتشاراً بمرض الإيبولا، ويوجد بمناطق متفرقة، مقاطعتين في أقصى شمال غينيا، ومقاطعة بونتى في جنوب سيراليون، ومقاطعتي غيدى الكبرى، وماريلاند بجنوب شرق ليبيريا، وسُجل بهذا النطاق من 1-5 حالات.

يلاحظ مما سبق تركيز نطاق انتشار مرض الإيبولا في المناطق الحدودية بين الدول الثلاث (غينيا، سيراليون، ليبيريا)، وتلك المناطق تتوافق إلى حد كبير مع دائرتي العرض 5-8° ش، وهذا النطاق تمتد به الغابات والسافانا الشجرية، مما يدل على دور النبات الطبيعي والحيوانات البرية في نقل وانتشار مرض الإيبولا.

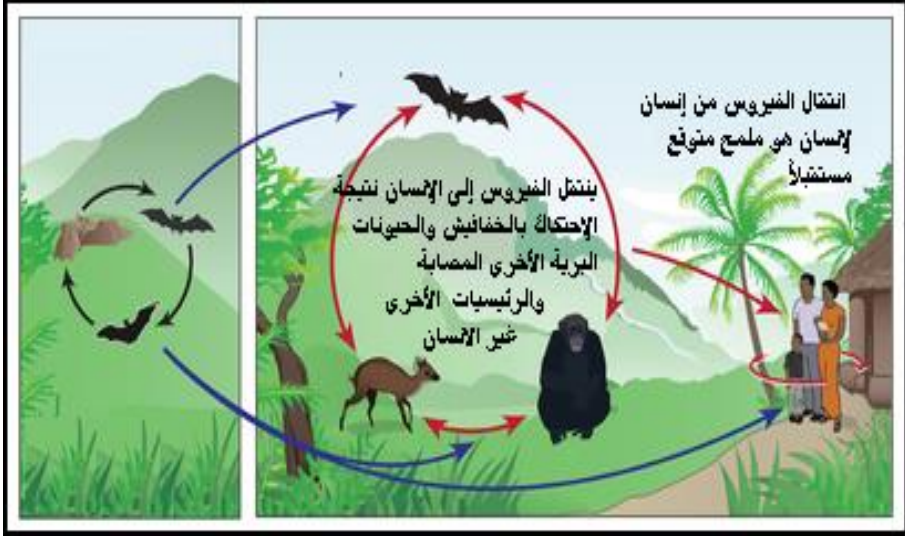
ثالثاً - الأبعاد البيئية لمرض الإيبولا :

(أ) طرق انتقال المرض :

ذكرت منظمة الصحة العالمية (WHO) أن الأشخاص الذين يعانون من المرض قد ينقلون فيروس المرض، حيث أن معظم حالات العدوى تحدث بانتقال الفيروس بالطرق التالية:

- عن طريق الدم والبراز والقيء، وتشمل نقاط دخول الفيروس الأنف، الفم، العينين، الخدوش، والجروح المفتوحة.
- قد ينتقل المرض أيضا عن طريق ملامسة الأسطح الملوثة بالفيروس مثل الإبر والحقن، ويستطيع الفيروس النجاة خارج الجسم لبضع ساعات، بينما يعيش داخل سوائل الجسم لمدة أيام.
- عن طريق السائل المنوي، يظل الفيروس موجوداً في السائل المنوي لمدة 8 أسابيع حتى بعد الشفاء، مما قد يؤدي إلى انتقال الفيروس جنسياً.
- قد يظهر أيضا في لبن الأم المرضع حتى بعد الشفاء.
- تمثل جثث المصابين مصدر لانتقال المرض حيث يتم التخلص منها إما بطرق الدفن التقليدية أو بطرق متقدمة مثل التحنيط، ويعتقد أن 69% من مصابي المرض في غينيا خلال عام 2014م راجع إلى عدم أخذ الحماية في التعامل مع الجثث المصابة خاصة مع طقوس الدفن، وتزيد نسبة الإصابة بالمرض خاصة عند عدم ارتداء ملابس وقائية أو أقنعة أو قفازات أو نظارات وقائية.
- ارتداء الملابس الملوثة أو حملها بشكل غير صحيح، حيث يعتبر هذا العامل أحد أسباب انتشار الوباء في مدن غرب إفريقيا مع تدني الخدمة الصحية الموجودة.

- وقد لوحظ انتشار المرض في المستشفيات عن طريق الإبر تحت الجلدية.



CDC, 2014.

صورة (1) : دورة حياة فيروس الإيبولا.

أما انتقال الفيروس بين البشر عن طريق الهواء لم يتم إثباته بعد، ويرجع عدم انتقال الفيروس هوائياً بين الناس إلى وجوده بنسب ضئيلة في الرئتين وأجزاء أخرى في الجهاز التنفسي لدرجة غير كافية لإحداث المرض. وقد لوحظ في المعامل فقط انتقال الفيروس في الهواء ولكن من الخنازير إلى الرئيسيات وليس من الرئيسيات إلى بعضها. ويوجد عدد من الدراسات التي أجريت في ضوء انتقال الفيروس في الهواء، وجدت أن انتقال الفيروس إلى الخنازير ومنها إلى الرئيسيات يمكن أن يحدث بدون الاتصال المباشر بها لأنها على خلاف البشر والرئيسيات، فتمتلك الخنازير المصابة بفيروس إيبولا نسباً عالية من الفيروس في رئتيها وليس في مجرى دمها، وبالتالي فهي تنقل المرض عن طريق الرذاذ الصادر منها في الهواء أو الأرض عند السعال، يخزن الإنسان والرئيسيات الفيروس في الدم بشكل أكبر من تواجد الفيروس في الرئة، كما لم

يتم ملاحظة انتقال الفيروس عن طريق الماء أو الطعام، ولم يذكر انتقال الفيروس عن طريق الحشرات أو البعوض (The free encyclopedia).

(ب) العوامل البيئية المؤثرة في توزيع وانتشار مرض الإيبولا :

- العوامل البيئية والبيولوجية :

يرجع انتشار مرض الإيبولا في غرب القارة الإفريقية إلى العوامل البيئية والبيولوجية التي تتمثل في ارتباط فيروس الإيبولا (مسبب المرض) وكذلك خازنه (خفافيش الفاكهة) بمنطقة الغابات المدارية المطيرة ونطاق السافانا الشجرية، التي تمثل بيئة مثالية لانتشار مرض الإيبولا.

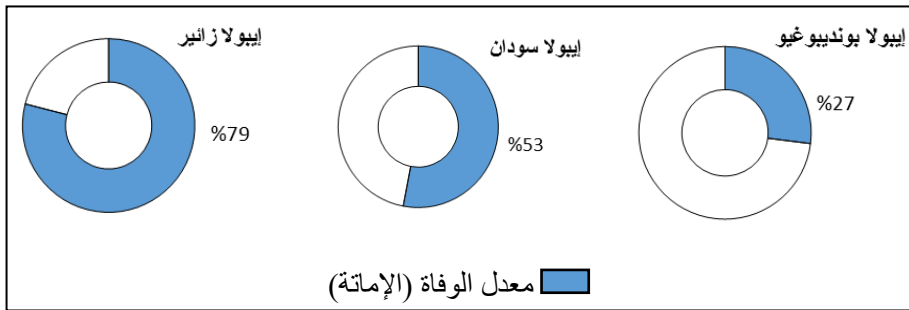
فقد تبين من المسح البيئي الذي تم في أوائل الثمانينيات وآخر في أوائل التسعينيات لإقليم وسط إفريقيا وشمل (جمهورية إفريقيا الوسطى، الجابون، تشاد، غينيا الاستوائية، الكاميرون، والكنغو) ارتباط خازن المرض ودوره انتقاله ببيئة إقليم الغابات المدارية المطيرة وحوض الكونغو، وقد أثبت انتشار المرض وجود اتصال بين خازن المرض والإنسان والرئيسيات الأخرى (Gonzalez, et al., 2005).

وبرغم إثبات الأبحاث الحديثة أن خفافيش الفاكهة هي خازنه للفيروس، فلم يتم التأكد تماماً من تورط أنواع أخرى في حدوث انتقال المرض إلى الإنسان والقرود. ومن المرجح أن انتشار المرض يرجع إلى عاملين أولهما؛ وجود فيروس الإيبولا في البيئة لفترة طويلة داخل خازن المرض، والثاني هو الانتشار الواسع للفيروس من خلال السكان المصابين به (Groseth, et al., 2007). وقد أثبت المسح الذي أجرى في الجابون خلال انتشار مرض الإيبولا في 2001-2002م، إيجابية إصابة الكلاب والخنازير بنسبة 30% لنوع ريستون، وليس من المستبعد أن تنقل الخنازير البرية فيروس إيبولا زائير إلى الخنازير الأهلية (Weingartl, et al., 2013).

- مسبب المرض Agent :

ينقل مرض الإيبولا إلى الإنسان فيروس ينتمى لفصيلة الفيروسات فيلوفيريدياي (Filoviridae) التى تضم ثلاثة أجناس، هي: فيروس كويفا (Cuevavirus) وفيروس ماربورغ (Marburgvirus) وفيروس الإيبولا (Ebola virus). وتوجد خمسة أنواع من الفيروسات الناقلة لمرض الإيبولا حُددت على النحو التالى: زائير (Zaire) وبونديبوغيو (Bundibugyo) والسودان (Sudan) وريستون (Reston) وغابات تاي (Tai Forest) أو ساحل العاج. وقد تسببت الأنواع الثلاثة الأولى، وهي فيروس الإيبولا بونديبوغيو وفيروس الإيبولا زائير وفيروس الإيبولا سودان، في اندلاع أكبر الأوبئة في إفريقيا، وينتمى الفيروس المسبب لوباء عام 2015/2014م في غرب أفريقيا إلى النوع زائير (WHO, 2015). وفيروس ريستون لا يسبب المرض عند البشر ولكن قد يسببه عند الرئيسيات الأخرى، وقد أُكتشف إصابة القردة به في الفلبين عام 1989م.

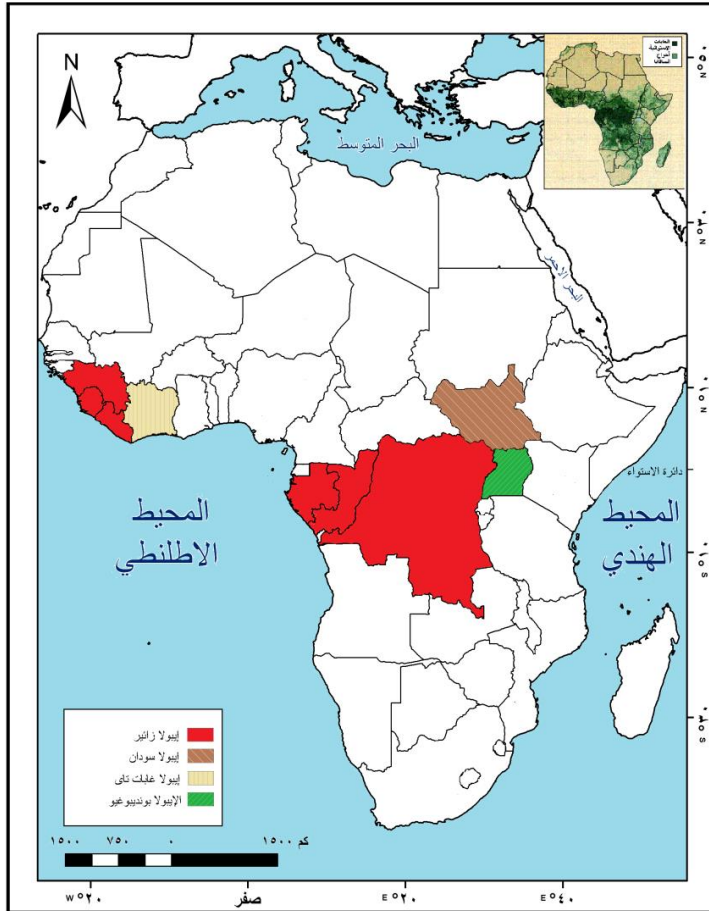
ويعتبر فيروس الإيبولا زائير هو أخطر تلك الأنواع من حيث معدل الوفيات (الإماتة أو الهالك) الناجمة عن الإصابة به والتي قد تزيد عن 79%، مقارنة بباقي الأنواع التى يمكن أن تُصيب البشر كما يوضح شكل (9).



المصدر: من رسم الباحثة ومصدر البيانات: WHO, 2014

شكل (9) : معدل الوفاة الناجم عن أنواع فيروسات الإيبولا التى تُصيب البشر.

وينتشر فيروس الإيبولا زائير أساساً في ثلاثة دول بوسط إفريقيا هي؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو زائير والجابون كما يوضح شكل (10)، ويرجع انتشار وباء عام 2014م في غرب إفريقيا إلى هذا النوع مما يعنى انتشار الفيروس بهم، وقد لوحظ وجود نوع غابات تاي في كوت ديفوار، وهذا يعنى أن تلك الفيروسات ليست جديدة الانتشار وإنما توجد في إقليم الغابات وتحملها الحيوانات - لكن لم ينتشر نتيجة ببطء انتشاره بينهم.



Source: Daniel & Lara, 2014.

شكل (10) : توزيع أنواع الفيروسات الناقلة لمرض الإيبولا عند البشر في إفريقيا.

حدث الانتشار بين البشر الذين احتكوا بتلك الحيوانات البرية خاصة خفافيش الفاكهة المنتشرة في إفريقيا جنوب الصحراء والتي تطير لمسافات طويلة ربما وصلت من وسط إفريقيا إلى غينيا، حيث ينتشر في الجابون صيد واستهلاك تلك الخفافيش، ونفس الوضع في غينيا، لذلك منعت الحكومة الغينية صيدها وبيعها أو استهلاكها منذ اندلاع الوباء (Daniel & Lara, 2014).

- خازن المرض Reservoir والوسيط الناقل Vector :

إن التعرض للعوامل المُمرضة من الحياة البرية قد تؤدي إلى عدوى واسعة النطاق لأن نظم الطب البيطري والصحة العامة الضعيفة لا تستطيع أن توقف الأوبئة وتسمح لها بالانتشار.

يُعتقد أن خفافيش الفاكهة صورة (2) من الفصيلة (بتيروبوديديا) هي المُضيف الطبيعي لفيروس الإيبولا. وينتقل فيروس الإيبولا إلى تجمعات السكان البشرية عن طريق ملامسة دم الحيوانات المصابة بعدوى المرض أو إفرازاتها أو أعضائها أو السوائل الأخرى من أجسامها، مثل قردة الشمبانزي والغوريلا وخفافيش الفاكهة والنسانيس وطباء الغابة وحيوانات النيص التي يُعثر عليها نافقة في الغابات المدارية المطيرة، ونتيجة ذلك انتشر مرض الإيبولا في شكل أوبئة مثله مثل فيروس الإيدز (HIV) وأنفلونزا الطيور (H1N1).

وقد أعد بعض العلماء خارطة جديدة بالأماكن الأكثر عرضة لخطر انتشار فيروس إيبولا ويقولون أن المناطق المرجح أن تكون موطناً لحيوانات حاملة للفيروس أكثر انتشاراً مما كان يخشى في السابق خاصة في غرب أفريقيا. وذكر الباحثون أن الفهم الأفضل للأماكن التي يختلط فيها أشخاص مع حيوانات مصابة بفيروس إيبولا - على سبيل المثال من خلال الصيد أو الذبح أو تناول لحوم الحيوانات البرية - وكيفية تجنب العدوى بالمرض القاتل مسألة حيوية في منع انتشار الفيروس في المستقبل (CDC, 2014).



صورة (2) : خفاش الفاكهة في إفريقيا.

- المناخ :

تُعد الظروف المناخية ذات أثر كبير في الحالة الصحية للإنسان سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، ويؤثر المناخ في انتشار مرض الإيبولا بطريق غير مباشر، حيث يؤثر فصل الأمطار على تكاثر فيروسات الإيبولا وكثرة عددها ونسبتها سواء عند الخفافيش أو الحيوانات البرية أو عند السكان المصابين نتيجة احتكاكهم بتلك الخفافيش والحيوانات.

وقد لوحظ بداية انتشار الوباء في غينيا في ديسمبر عام 2013م في نهاية الفصل المطير وبداية الفصل الجاف، كما لوحظ انتشاره بالدول المجاورة في نهاية الفصل المطير وبداية فصل الجاف، وساعدت ظروف البيئة وتدهورها في إقليم الغابات بغينيا نتيجة قطع الغابات وسيادة ظروف الجفاف على انتشار مرض الإيبولا (Daniel & Lara, 2014).

يوجد بالمنطقة الاستوائية فصلي مطر الأول يمتد من مارس - مايو، والثاني من سبتمبر - نوفمبر، ويبلغ متوسط المطر 1500 مم، ومتوسط درجة حرارة 24°م، ورطوبة

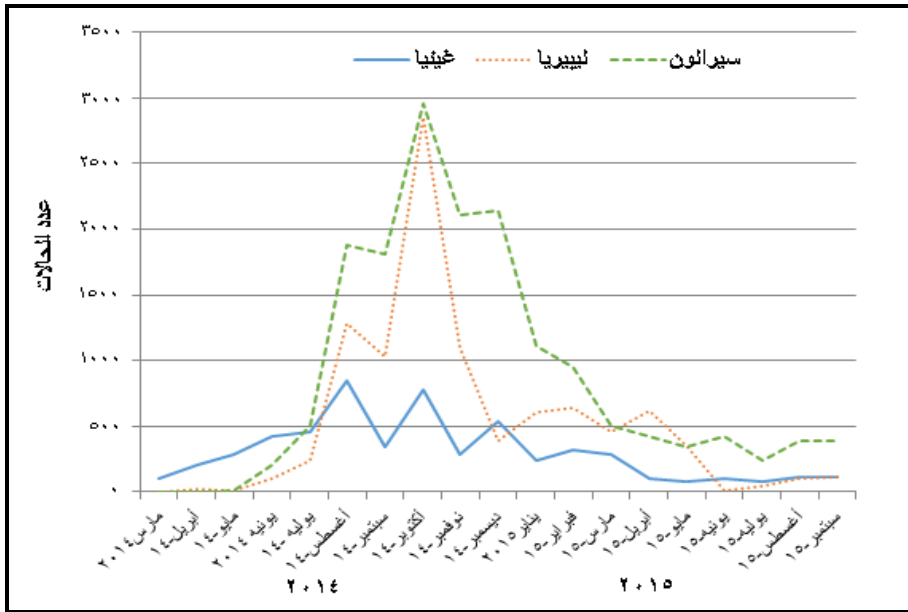
نسبية نحو 80%، ويتضح من توزيع حالات الإصابة بمرض الإيبولا حسب شهور السنة وجود علاقة بينها وبين درجات الحرارة وزيادة الحالات بعد فصل الأمطار، مما يعني مساهمة الأمطار في تكاثر فيروسات المرض وكثرة عددها.

جدول (4) : توزيع حالات الإصابة والوفيات بمرض الإيبولا حسب شهور السنة في غرب إفريقيا (غينيا - ليبيريا - سيراليون) خلال الفترة من مارس 2014 - سبتمبر 2015م.

شهور السنة	غينيا		ليبيريا		سيراليون	
	وفيات	حالات	وفيات	حالات	وفيات	حالات
مارس 2014	75	105	0	0	0	0
إبريل	150	210	7	18	0	0
مايو	187	281	11	12	5	16
يونيه	312	425	62	100	100	209
يوليه	325	455	125	245	225	504
أغسطس	526	850	1087	1280	524	1885
سبتمبر	198	348	900	1036	138	1815
أكتوبر	275	780	412	2850	662	2955
نوفمبر	325	282	737	1103	289	2104
ديسمبر	387	538	275	385	1187	2140
يناير 2015	200	245	262	604	450	1106
فبراير	212	315	437	640	362	955
مارس	188	281	210	458	261	503
إبريل	63	102	275	617	112	420
مايو	50	78	200	350	14	341
يونيه	61	104	0	8	25	420
يوليه	38	75	4	50	23	245
أغسطس	13	109	2	105	6	385
سبتمبر	6	111	0	109	2	389

Source: WHO, 2015.

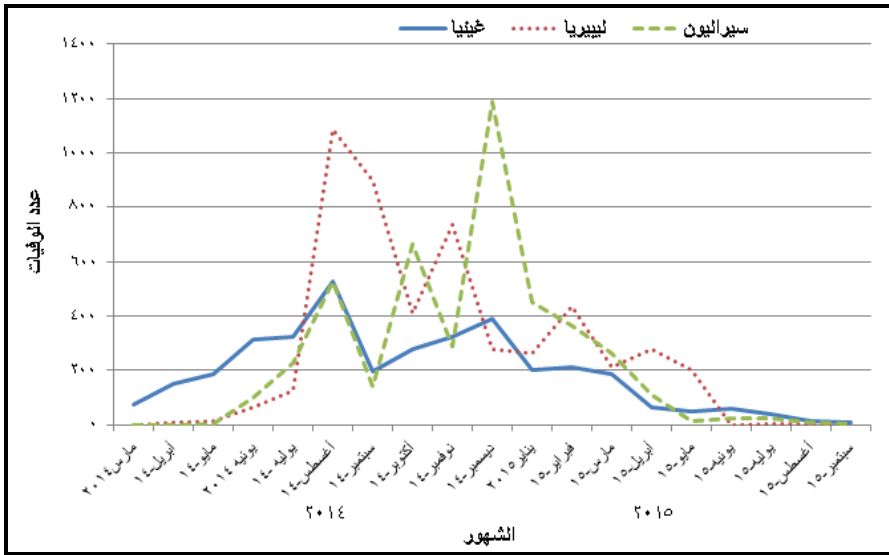
يتضح من جدول (4)، أن الحالات المسجلة المصابة بمرض الإيبولا بدأت في التزايد من شهر أبريل عام 2014م أي في منتصف فصل المطر في غينيا وبلغ أعلى تسجيل في شهر أغسطس وكان عدد الحالات نحو 850 حالة، ولذلك سُجل في ذلك الشهر أعلى عدد من الوفيات في غينيا. أما في ليبيريا وسيراليون فكان أعلى تسجيل للحالات في شهر أكتوبر 2014م بعدد حالات نحو 2850 في ليبيريا، و2955 حالة بسيراليون، وهو منتصف فصل المطر الثاني ومثل قمة الإصابة بمرض الإيبولا كما يوضح شكل (11) ثم بدأت الحالات في التناقص بعد ذلك.



شكل (11) : التوزيع العددي للمصابين بمرض الإيبولا في غرب إفريقيا (غينيا - ليبيريا - سيراليون) حسب شهور السنة خلال الفترة من مارس 2014 - سبتمبر 2015م.

وفي الوقت الذي ارتفع به عدد الحالات في شهر أكتوبر 2014م بكل من سيراليون وليبيريا وهي قمة الإصابة بالمرض في تلك الدولتين، فإن الإصابة في غينيا ظهرت في شكل قمم متتالية بكل من شهر أغسطس، ثم شهر أكتوبر، ثم شهر ديسمبر

من عام 2014م (شكل 12)، وكذلك الحال بالنسبة للوفيات التي ارتفعت في بعض الشهور عن الأخرى، فأحيانا توافق ارتفاع الوفيات مع ارتفاع الحالات في بنفس الشهر كما حدث في غينيا، وأحيانا تتبع قمة الوفيات قمة الإصابة بالمرض كما في ليبيريا وسيراليون، إضافة إلى أن الوفيات سجلت أعلى عدد في شهر أغسطس 2014م بكل من غينيا وليبيريا، وشهر ديسمبر 2014م في سيراليون.



شكل (12) : التوزيع العددي للوفيات بمرض الإيبولا في غرب إفريقيا (غينيا - ليبيريا - سيراليون) حسب شهور السنة خلال الفترة من مارس 2014-سبتمبر 2015م.

(ج) الآثار البيئية الناجمة عن الإصابة بالمرض :

- احتمالية الانتشار الواسع لمرض الإيبولا بين الحيوانات البرية ونفوقها :
مرض الإيبولا مثله مثل باقي الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، ويتوقع انتشاره بين الحيوانات بشكل أوسع مما هو عليه حالياً، حيث يرى بعض العلماء أن احتمالية انتشاره بين الحيوانات كبيرة جداً خاصة في غرب القارة الإفريقية بالمنطقة الموبوءة والذي عن طريقه يُصاب الإنسان حينما يتصل السكان بالحيوانات المصابة

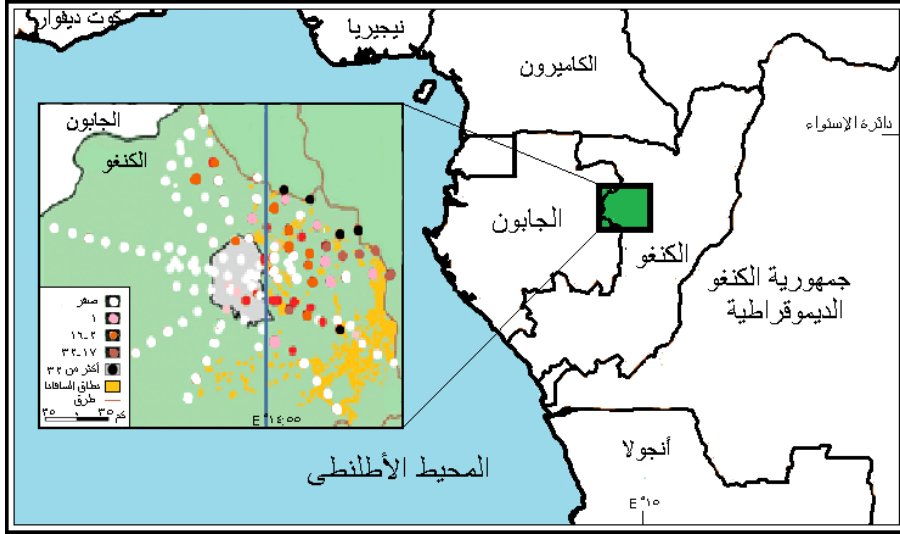
من خلال الصيد أو الذبح أو الحيوانات النافقة. حتى أن الأبحاث التي نُشرت بالتعاون بين جامعة أكسفورد في إنجلترا والجامعة الكندية في تورنتو وبوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية، ركزت على إنشاء الخرائط الاحتمالية لانتقال الإيبولا من الحيوان إلى الإنسان أكثر من انتقاله من الإنسان إلى الإنسان (Kelland, 2014).

فقد تعرضت حيوانات الشمبانزي والغوريلا في غابات تاي بكوت ديفوار عام 1994م إلى النفوق نتيجة الإصابة بفيروس إيبولا، مما يعني أن فيروس إيبولا انتشر بين الحيوانات البرية وأن الإصابات البشرية نجمت عن الاحتكاك بجثث تلك الحيوانات.

كما أدى انتشار مرض الإيبولا في منطقة الغابات بين الجابون والكنغو وجمهورية الكونغو خلال الأعوام من 2001-2003م إلى نفوق الحيوانات البرية خاصة الحيوانات الثديية كبيرة الحجم مثل الفيلة والغوريلا والشمبانزي، حيث عُثر بالتعاون بين وزارتي البيئة والغابات في كل من الجابون والكنغو بالإضافة إلى هيئة الحفاظ على الحياة البرية على جثث من الحيوانات، منهم القرود، وبتحليل 21 جثة، تبين إيجابية الإصابة بفيروس الإيبولا عند عشرة من حيوان الغوريلا وثلاثة من الشمبانزي، وبعض الحيوانات الأخرى، وكان قد بدء انتشار المرض بين الحيوانات قبل انتشاره بين خمسة من البشر بعدة أسابيع (Pierre, et al., 2005).

وتبين من دراسة أيضاً لنفس المنطقة الواقعة في شمال غرب الكونغو وشمال شرق الجابون، اختفاء الغوريلا بأعداد كبيرة في مساحة الدراسة التي قُدرت بنحو 5000 كم²، وتبين نفوق حوالي 5000 غوريلا نتيجة لانتشار وباء الإيبولا (إيستون) بين الحيوانات تزامناً مع انتشار إيبولا زائير بين البشر عام 2002/2003م، وأكدت الدراسة إيجابية إصابة نحو 238 غوريلا بالفيروس بتلك المنطقة، وتراوح معدل النفوق (وفيات) ما بين 90-95%، ويوضح شكل (13) المناطق التي خلت منها الغوريلا (النقاط البيضاء) في عام 2004/2005م، وذلك بعد انتشار وباء عامي 2002/2003م، وتوضح النقاط

الملونة كثافة توزيع الغوريلا، ونفس الوضع بالنسبة للشمبانزي، مما يعنى تناقص أعداد الحيوانات البرية وتعرض بعضها للانقراض، ومما لا شك أن لهذا دوراً كبيراً في انعدام التوازن البيئي.



بتصرف عن : Bermejo, et al., 2006

شكل (13) : توزيع كثافة الغوريلا في غابات شمال غرب الكنغو برازيل عام 2005/2004م.

- التلوث :

يعد التلوث من أسباب انتقال مرض الإيبولا من إنسان إلى آخر عبر الملابس المباشرة بدم المريض (عن طريق الجروح أو الأغشية المخاطية) أو إفرازات ذلك الفرد أو أعضائه أو سوائل جسمه الأخرى، وبملامسة السطوح والمواد الأخرى الملوثة بتلك السوائل (كالمفروشات والملابس). كما يمكن أن تؤدي أيضاً مراسم الدفن التي يلامس فيها المشيعون مباشرة جثة المتوفى دوراً في انتقال فيروس الإيبولا، ويبقى المصابون بالمرض قابليين لنقل عدواه إلى الآخرين طالما أن دماءهم حاوية على الفيروس، وهذا التلوث ناجم عن عدم دفن الجثث بطريقة آمنة نتيجة ممارسة بعض العادات والتقاليد

أثناء تجهيز الجثث لدفنها، مما يساهم في انتشار الفيروس وانتقاله بين كل من تعامل مع تلك الجثث.

ونفس الوضع فإن سبب انتشاره بين البشر هو ملامسة الحيوانات النافقة التي تحمل الفيروس، وهذا ما ثبت عند الحالات الأولى التي ظهر عندها المرض في الكنغو وغينيا والجابون، فأغلبهم كانوا يعيشون بالقرب من الحيوانات في منطقة الغابات المدارية والمناطق المحيطة بها (السافانا الشجرية).

كانت قد أوصت البحوث المبدئية لمنظمة الصحة العالمية (WHO) ومركز مكافحة الأمراض والسيطرة عليها (CDC) بالتخلص من النفايات السائلة الملوثة بفيروس الإيبولا في مياه الصرف الصحي أو أنظمة المعالجة دون تعقيم، لكن أظهرت بعد ذلك دراسة حديثة أجراها باحثون في جامعة بيتسبرج ونشرت بتاريخ 27 أغسطس عام 2015م، أن فيروس الإيبولا يمكن أن يبقى في مياه الصرف الصحي بتركيز معتبرة (قابلة للكشف) ولمدة 8 أيام، حيث أنه لم يكن متوقعاً أن يبقى الفيروس على قيد الحياة في مياه الصرف الصحي قبل ذلك. وبالتالي فطرق التخلص من المخلفات سواء كانت صلبة أو سائلة ذات أهمية كبيرة في الحد من انتشار المرض.

خامساً - الأبعاد الاجتماعية لمرض الإيبولا :

(أ) العوامل الاجتماعية المؤثرة في توزيع وانتشار مرض الإيبولا :

تتدخل عوامل اجتماعية في انتشار مرض الإيبولا في المناطق التي ظهر بها نظراً لتدهور الأحوال الصحية وانخفاض التنمية بها منذ الحروب الأهلية التي مرت بها تلك الدول، ويظهر أثر النواحي الاجتماعية والسياسية في ثلاثة عوامل :

- تحركات السكان :

تبين من المسح السكانى البشرى باستخدام تقنية (Indirect Fluorescent)
 "IFAT" (Antibody Technique) في بداية الثمانينيات أن ما يتراوح بين 1-10% من
 سكان المناطق الريفية في وسط وشرق القارة الإفريقية وغربها حاملين لفيروس الإيبولا
 (Johnson, 1981)، حيث انتشر الوباء الأخير لمرض الإيبولا بين سكان الريف
 والمناطق المنعزلة والنائية في وسط الغابات المدارية، ومنها انتقل إلى المناطق
 الحضرية، بواسطة انتقال السكان وتحرك الفرق الطبية في كل من غينيا وسيراليون
 وليبيريا، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ في 8 أغسطس عام
 2014م. ويتنقل السكان بين تلك الدول الثلاث دون سيطرة على الحدود بينها علاوة
 على قلة الخبرة في التعامل مع فيروس إيبولا، وكان لذلك دوراً كبيراً في انتشار المرض
 في دول غرب إفريقيا.

يعيش في منطقة الغابات بجنوب شرق غينيا (بؤرة المرض والمنطقة التي انتشر
 منها مرض الإيبولا) بعض الجماعات الإثنية الصغيرة المتعددة والتي تملك مصادر
 اقتصادية ضئيلة وتعد مهملات من قبل الدولة برغم أن إقليمها يعاني من فرط قطع الغابات
 (الاستخدام الجائر)، ولكن تُعد تلك الجماعات مصدر خطر وتهديد للجماعات الكبرى
 القريبة من العاصمة التي تولى الدولة الاهتمام الأكبر لها. فسرعان ما انتقل من مقاطعة
 إلى أخرى داخل غينيا حتى انتقل إلى أكبر المدن مثل العاصمة كوناكري عاصمة غينيا،
 وبالمثل إلى فريتاون عاصمة سيراليون، ومونروفيا عاصمة ليبيريا.

وقد أدى اتباع سياسة العزل وتقييد حركة السكان إلى نقص فرص العمل،
 فالعديد من الفلاحين تركوا مزارعهم، إضافة إلى قلة العمالة من أجل زراعة
 المحاصيل وحصادها، وقد تأثر السكان النشيطين اقتصادياً خاصة الإناث، تلك الفئة
 (15-49 عاماً) التي تعد الداعم الرئيسى للأسر في حصولها على الدخل (UNDP, 2014)
 في غرب إفريقيا عموماً.

- عدم كفاية التسهيلات الطبية :

أدى عدم وجود وسائل لحماية المصابين، بل وللفرق الطبي أيضاً إلى عزوف العديد من الأطباء عن العمل خشية الإصابة وأغلقت بعض المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية لعدم قدرتها على التصدي لتلك الكارثة، مما ساهم في انتقال الفيروس من المرضى إلى عمال الصحة والأطباء بالمستشفيات ومنهم إلى أسرهم، وقد لوحظ ذلك في غينيا حيث انتشر المرض من جيوكودو إلى العاصمة كوناكري.

وفي سبتمبر عام 2014م قدرت منظمة الصحة العالمية وجود نقص في الأسرة بالمستشفيات يقدر بنحو 2122 سريراً، وبنهاية شهر ديسمبر كان لا يوجد أسرة لكل الحالات المصابة بالمرض والتي تحتاج إلى عزل بالمستشفيات. وبلغ متوسط طبيب لكل نسمة بالدول الثلاث نحو طبيب أو طبيبان لكل 100 ألف نسمة في الظروف العادية وأغلب الأطباء متركون بالمناطق الحضرية، فقد بلغ متوسط عدد الأطباء في ليبيريا طبيب لكل 100 ألف نسمة، و27 ممرض لكل 100 ألف نسمة لمتوسط الفترة من 2007-2013م، وبسيراليون 2 طبيب لكل 100 ألف نسمة، و17 ممرض لكل 100 ألف نسمة لمتوسط الفترة من 2007-2013م. وهذا لا يمثل سوى خمس الأرقام التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية لتقديم رعاية صحية جيدة، إضافة إلى الافتقار للمرافق الصحية وعدم توزيعها بشكل متوازن. ومع قلة عدد الأطباء نتيجة العزوف خشية التعرض للإصابة، اضطر العدد القليل الموجود بالمستشفيات للعمل تحت ظروف نقص الأجهزة والاحتياجات الطبية ووسائل الحماية، بل والعمل لساعات زائدة عن المواعيد الرسمية، كل ذلك ساهم في انتشار المرض بين الفرق الطبية، إلى أن أعلنت منظمة الصحة العالمية في يوليو عام 2015م إصابة نحو 874 من العاملين بالمجال الطبي بينهم 509 حالة وفاة (WHO, 2015).

فقد بلغت نسبة الإصابة والوفيات بين العاملين بمجال الصحة نحو 10% وفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية في أغسطس عام 2014م، لدرجة أدت إلى وجود نقص في الأطباء والإمدادات الطبية، مما أدى إلى استيراد مئات الأطنان من

الإمدادات الطبية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول المنكوبة لأن الحالات الجديدة يومياً كانت فوق الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، لدرجة أن العديد من الحالات تم علاجها بالمنازل رغم عدم وجود استعدادات، فوجهت منظمة الصحة العالمية مؤسسات الصحة العامة المحلية بإعطاء تدريبات وإمدادات لمساعدة الأهالى في رعاية مرضاهم بمنازلهم، وساهمت بعض المنظمات العالمية مثل منظمة اليونيسيف بإمداد الأهالى بالأدوية وملابس الحماية.

وفى عام 2014م بنت إنجلترا مركزاً لعلاج الإيبولا في سيراليون كما توضح صورة (3)، وفى يناير 2015م تم بناء مركز لأبحاث وعلاج الإيبولا في كيندايا بغيانيا.



Source: CDC, 2014.

صورة (3) : مركز علاج الإيبولا الذى أنشأته إنجلترا في مدينة كيرى بسيراليون عام 2014م.

فشلت الحكومات في توفير الخدمات الأساسية، خاصة الخدمات الصحية، كما أدى الاهتمام بمشاريع إعادة الأعمار بعد الحروب الأهلية - لاسيما في ليبيريا وسيراليون، جنبا إلى جنب مع التركيز العالمي على بعض الأمراض، خاصة الإيدز والسل والملاريا، - في تقييد أداء القطاع الصحي ونقص موازنات وزارات الصحة مما جعلها غير مهيأة تماماً للتعامل مع الحالات الطارئة. إضافة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة مقارنة ببعض الدول في القارة الإفريقية أو بالمتوسط العالمي (676 دولار للفرد سنوياً) عام 2012م بينما لا يتعدى 31 دولار للفرد في سيراليون كما يوضح جدول (5).

جدول (5) : نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج الإجمالي المحلي ومتوسط

نصيب الفرد منه في غينيا وسيراليون وليبيريا مقارنة مع جنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية عام 2012م.

الدولة	نسبة الإنفاق من الناتج الإجمالي المحلي (%)	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة (بالدولار الأمريكي)
غينيا	4.5	22
سيراليون	10.9	31
ليبيريا	9.4	26
جمهورية جنوب إفريقيا	8.9	528
الولايات المتحدة الأمريكية	17	4153

Source: WHO, 2015: 124-134.

لم تسع منظمات الإغاثة - التي كانت تملك مواردً ماليةً أكثر مما تمتلكه وزارات الصحة في تلك البلدان - إلى سد الثغرات الناجمة عن عجز مؤسسات الصحة الوطنية، كما أدى الفساد في المؤسسات الصحية المحلية، إلى قيام الجهات المانحة بتفضيل المنظمات الدولية بدلاً من دعم أجهزة الصحة المحلية. إضافة إلى

غياب التبرعات والهبات الدولية الواسعة والثابتة، كل ذلك ساهم في خلق قطاع صحي هش في تلك البلدان الثلاثة.

- المشكلات السياسية وفقر البنية الأساسية :

يشترك إقليم الغابات المدارية بجنوب شرق غينيا في الحدود السياسية مع سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار ومثلت تلك المنطقة دوراً هاماً في الصراعات التي دارت في سيراليون وليبيريا، فعانت الدول الثلاثة في العقود الأخيرة ويلات الحروب الأهلية، ففي ليبيريا التي عانت من حرب أهلية استمرت أربعة عشر سنة وانتهت في عام 2003م مع رحيل تشارلز تايلور، ومع ذلك استمرت معاناة الدولة من الانقسامات وانعدام الشفافية على صعيد الوضع السياسي، فقد تأخرت المصالحة الوطنية حتى العام 2012م، أما سيراليون فقد كانت تعاني قبل نقشي مرض الإيبولا، من آثار الحرب الأهلية المدمرة (1991-2002م)، تلاها عقد من عدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي. وبرغم عدم معاناة غينيا من ويلات الحروب الأهلية فإنها لم تتلقى دعماً دولياً كما حدث مع سيراليون وليبيريا، برغم وجود انقسامات عرقية أدت إلى وجود قلق وعدم استقرار سياسى خلال انتخابات 2010، و 2013م، وبرغم أيضاً أن منطقة غابات غينيا كانت مهمة في الصراعات، لأنها كانت منطقة تجنيد وملجأ للاجئين، حيث يعجز هذا الإقليم نفسه بمئات الألاف من اللاجئين من الحروب الأهلية، مما أضاف عبئاً آخر غير الأعباء البيئية والاقتصادية، وكانت قد قدرت اللجنة العليا للأمم المتحدة للاجئين عدد معسكرات اللاجئين بالإقليم بنحو 59 ألف لاجئ عام 2004م.

ويعانى نفس الإقليم من تدهور البنية الأساسية، فالطرق غير جيدة، ويوجد فقر في الخدمات العامة كسوء الطرق ونقص مياه الشرب وشبكات الصرف الصحى كما يتضح من صورة (4). ويعد عجز البنية الأساسية عن الإيفاء باحتياجات السكان خلال انتشار الأوبئة من أهم الأبعاد الاجتماعية للمرض، فخلال الوباء الذى انتشر في

كيكويت بالكنغو الديمقراطية عام 1995م، أُغلقت المستشفيات، إضافة إلى عدم وجود طرق نقل منتظمة أو كهرباء، أو خدمات اجتماعية لإذاعة الأخبار برغم أن المدينة كان عدد سكانها ما يزيد عن 250 ألف نسمة (Peters & Peters, 1999).



Source: Daniel & Lara, 2014.

صورة (4) : البنية الأساسية في إقليم الغابات في جيوكودو بجنوب شرق غينيا.

وتتخفz نسبة السكان الحاصلين على خدمات البنية الأساسية من كهرباء ومياه وصرف صحي والتخلص من المخلفات، حيث لا يتعدى نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء 26% كما في غينيا وتتخفz تلك النسبة في كل من سيراليون وليبيريا فتبلغ 14، 10% في كل منها على الترتيب كما يوضح جدول (6)، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول شمال القارة الإفريقية التي تفوق النسبة فيها 88% وتصل إلى 100% في مصر والمغرب وليبيا ودول المغرب العربي، أو مقارنة بالمتوسط في إقليم شرق البحر المتوسط.

جدول (6) : نسبة السكان الحاصلين على خدمات البنية الأساسية في الدول المنتشر بها الوباء مقارنة بإقليم شرق البحر المتوسط عام 2012م.

الدولة	النسبة	الكهرباء	المياه	الصرف الصحي		
				حضر	ريف	جملة
غينيا		26	75	29	9	19
سيراليون		14	60	20	6	13
ليبيريا		10	75	28	6	17
إقليم شرق البحر المتوسط		88	87	88	68	78

Source: - World Population Data sheet, 2016(15), 2013(13).
- WHO, 2015, 104,106,108.

وتفتقر دول غرب إفريقيا خاصة الدول المنكوبة بوباء الإيبولا إلى خدمات المياه النقية والصرف الصحي خاصة بالمناطق الريفية، حيث بلغت نسبة السكان الذين تصلهم المياه نحو 75% في غينيا وليبيريا، وخدمات الصرف الصحي في ريف غينيا نحو 9% فقط، و 6% في كل من سيراليون وليبيريا، مما يعنى تدنى البنية الأساسية والبيئة الصحية التى تساعد على التخلص من الأمراض.

كما انعكست قرارات الحكومات - خشية من وقوع مسؤولية انتشار المرض عليهم - على سكان الأقاليم النائية والمناطق الحدودية ومعسكرات اللاجئين، نتيجة توقفهم عن الذهاب إلى العمل أو الحصول على الإمدادات الغذائية، وخدمات الرعاية الصحية كما حدث في ليبيريا جراء قرار رئيس الجمهورية بحظر التجوال والحجر الصحى (Cenciarelli, et al., 2015).

(أ) الآثار الاجتماعية الناجمة عن انتشار مرض الإيبولا :

تتمثل الآثار الاجتماعية الناجمة عن انتشار مرض الإيبولا في تأثيره على التركيب النوعى والعمرى للسكان وما يتبع ذلك من اختلال التركيبة السكانية، وكذلك

تأثيره على العاملين في قطاعات محددة (كالصيد، قطع الأخشاب، مجال الصحة، والعاملين بالمذابح)، ومن آثاره الاجتماعية أيضاً فقد الأرواح ووفيات عائلات بأكملها، والعزلة الاجتماعية والحجر الصحي، وكذلك تراجع مؤشر التنمية البشرية.

- الإصابة بمرض الإيبولا حسب النوع :

يؤثر المرض على كلا النوعين الذكور والإناث، لكن تبين بصفه عامة أن أكثر الحالات إصابة كانت من الإناث، ويرجع ذلك أولاً إلى طبيعتها البيولوجية وقلة مناعتها، وثانياً أنها تمثل نسبة كبيرة من العمالة في غرب القارة الإفريقية وبالتالي تكون أكثر عرضة للإصابة. فقد أصاب المرض في غينيا نحو 53% إناث، و 47% ذكور، وعلى سبيل المثال أيضاً كانت الإناث تمثل نحو 62% من المصابين بالإيبولا في بؤرة المرض (جويكودو) بجنوب شرق غينيا، و 74% في تليميلي بغرب غينيا. وتساهم الإناث بدور كبير في الاقتصاد بغرب إفريقيا وتمثل نسبة كبيرة في القوى العاملة ولها دوراً كبيراً في رعاية أسرته وفي الرعاية بالمراكز الصحية، ففي ليبيريا تمثل الإناث نحو 50% من العاملين في الزراعة ونحو ثلثي العاملين في التجارة، ولهذا كان تأثير المرض سلبي على الوظائف الإنتاجية والدخل بصفة عامة (UNDP, 2014).

جدول (7) : توزيع حالات الإصابة بمرض الإيبولا في غرب إفريقيا

حسب النوع في 11 أكتوبر 2015م.

النوع	ذكور	إناث	جملة	معدل الانتشار		
				(لكل 100 ألف من السكان)	جملة	جملة
غينيا	1596	1743	3339	29	32	30.5
ليبيريا	1911	1838	3749	96	93	94.5
سيراليون	4823	5118	9941	169	176	172.5
الإجمالي	8330	8699	17029	98	100.3	99.2

المصدر: المعدل من حساب الباحثة ومصدر البيانات WHO, 2015

يتضح من جدول (7) إصابة الإناث أكثر من الذكور في كل من غينيا وسيراليون، كما كان معدل الانتشار عند الإناث أكثر منه عند الذكور في الدولتين، فبلغ عند الذكور 29 لكل 100 ألف، ونحو 32 لكل 100 ألف عند الإناث في غينيا، كما بلغت تلك المعدلات نحو 169، 176 لكل 100 ألف عند الذكور والإناث على الترتيب في سيراليون، وذلك لأن الإناث تمثل نسبة أكثر من 50% من القوى العاملة في الزراعة وبعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تجعلها عرضة للإصابة بالمرض. أما في ليبيريا فكانت الإصابات بمرض الإيبولا أكثر عند الذكور من الإناث، وبالمثل كان معدل الانتشار أعلى عند الذكور فبلغ 96 لكل 100 ألف عند الذكور، بينما كان 93 لكل 100 ألف عند الإناث، وعموماً أصاب المرض الفئة النشيطة اقتصادياً أكثر من الفئات الأخرى.

- الإصابة بمرض الإيبولا حسب العمر :

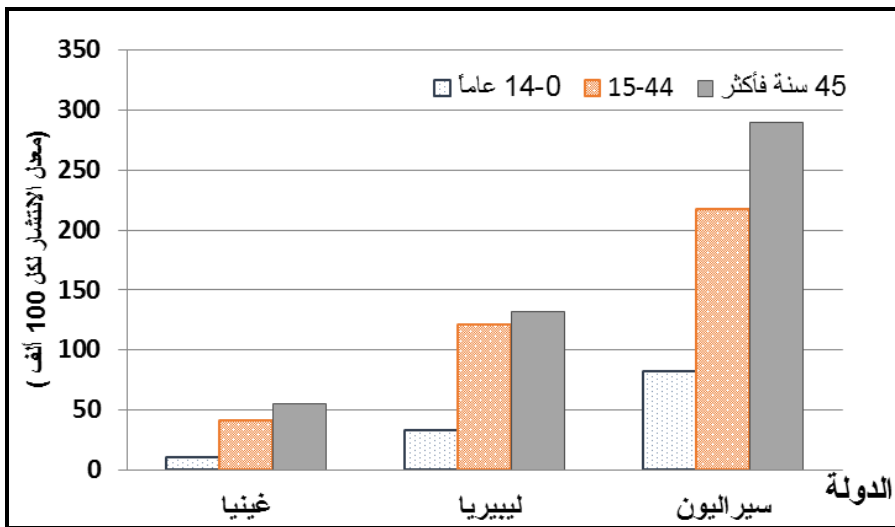
تراوحت أعمار المصابين بين 15-45 سنة، فعلى سبيل المثال كان الجزء الأكبر في سيراليون والذي يمثل 65.13% من المتأثرين بمرض الإيبولا من تلك الفئة، ونفس الوضع في غينيا، وكان معدل الوفاة مرتفع لمن هم فوق 45 عاماً أيضاً.

ويتضح من توزيع الإصابة بمرض الإيبولا حسب العمر أن المرض يُصيب الفئات التي تتراوح أعمارها بين 15-44 عاماً كما يوضح جدول (8)، وذلك لأن الفئات الوسطى تمثل النسبة الأكبر من السكان حوالي 54% من إجمالي السكان، إضافة إلى أنها الفئة النشيطة اقتصادياً وأكثر حركة من أجل العمل واحتكاك بمصادر الإصابة، تليها حالات الإصابة عند الأعمار الأكثر من 45 عاماً بسبب كبر السن وضعف المناعة، ثم الأعمار الصغيرة الأقل من 15 عاماً. ويلاحظ من شكل (14) ارتفاع معدل الانتشار بين الأعمار كبيرة السن (45 سنة فأكثر) فبلغ 159 لكل 100 ألف نسمة، يليه معدل الانتشار عند الفئات المتوسطة 15-44 عاماً حيث بلغ 126.7 لكل 100 ألف نسمة، ويقل عند صغار السن فبلغ المعدل 42 لكل 100 ألف نسمة كمتوسط في الدول الثلاث المنكوبة.

جدول (8) : توزيع حالات الإصابة بمرض الإيبولا في غرب إفريقيا حسب العمر في مارس عام 2015م.

جملة	معدل الانتشار (لكل 100 ألف من السكان)			جملة	45 سنة فأكثر	15-44 عاماً	14-0 عاماً	العمر الدولة
	جملة	45 سنة فأكثر	44-15 عاماً					
35.7	55	41	11	3295	861	1902	532	غينيا
95.3	132	121	33	3324	703	2060	561	ليبيريا
197	290	218	82	9768	2140	5636	1992	سيراليون
109.3	159	126.7	42	16387	3704	9598	3085	الإجمالي

المصدر: المعدل من حساب الباحثة ومصدر البيانات WHO, 2015



شكل (14) : معدل انتشار مرض الإيبولا حسب عمر المريض في غينيا وليبيريا وسيراليون في مارس عام 2015م.

- الإصابة بمرض الإيبولا عند العاملين في المجال الصحى :

تعرض العاملون في مجال الرعاية الصحية سواء من داخل الدول المنكوبة أو من خارجها الذين يعملون ضمن الهيئات والمؤسسات الصحية الدولية - مثل العاملين التابعين لمركز مكافحة الأمراض والسيطرة عليها CDC بالولايات المتحدة، أو العاملين في الصحة العامة البريطانية، وغيرهم - إلى الإصابة بمرض الإيبولا نتيجة احتكاكهم المباشر مع المرض بالمستشفيات والمراكز الصحية، بل ونقل العدوى إلى بلادهم حين العودة كما حدث في بريطانيا والولايات المتحدة وإسبانيا وبعض دول غرب إفريقيا. فكثيراً ما يُصاب عاملو الرعاية الصحية بالعدوى عند تقديمهم العلاج للمرضى المصابين بحالات يُشتبه فيها أو مؤكدة من مرض فيروس الإيبولا، ويحدث ذلك من خلال ملامسة المرضى مباشرة.

جدول (9) : توزيع حالات الإصابة والوفاة بمرض الإيبولا في غرب إفريقيا عند العاملين في المجال الصحى فى 17 أكتوبر 2015م.

الدولة	حالات الإصابة	الوفيات	معدل الهلاك (لكل ألف من المصابين)
غينيا	196	100	510.2
ليبيريا	378	192	507.9
سيراليون	307	221	719.9
الإجمالي	881	513	582.3

المصدر: المعدل من حساب الباحثة ومصدر البيانات WHO, 2015

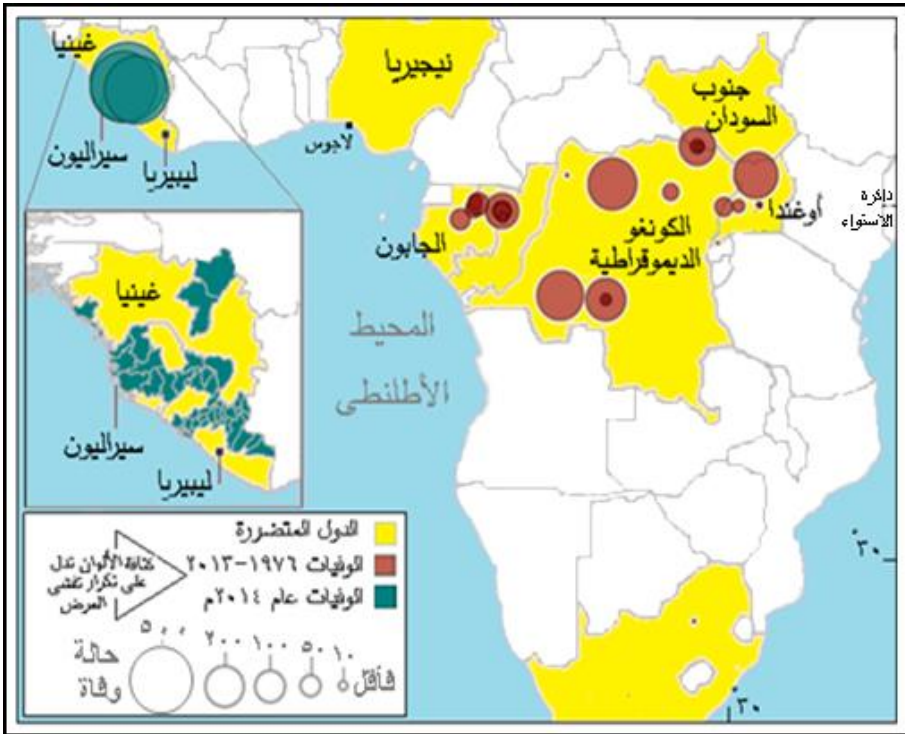
ويتبين من جدول (9) أن المرض قد أصاب نحو 881 حالة من العاملين بالقطاع الطبى سواء أطباء أو ممرضين أو عمال صحة منذ اندلاع الوباء حتى أكتوبر 2015م، وتوفى منهم 513 حالة بمعدل وفاة نحو 582.3 لكل ألف من المصابين في أكتوبر عام 2015م. مما يُعنى وفاة أكثر من نصف المصابين العاملين في المجال الصحى، وسُجلت أكثر الحالات في ليبيريا، وأكبر معدل وفاة كان في سيراليون.

- فقد الأرواح البشرية :

اتصفت أوبئة مرض الإيبولا منذ ظهوره في عام 1976م بعدم الانتشار الواسع لها ماعدا وباء عامى 2015/2014م الذى أصاب عدداً كبيراً لا يقارن بالأوبئة السابقة، وبالمثل بالنسبة للوفيات الناجمة عنه، فكان عدد الوفيات في الأوبئة السابقة لوباء عامى 2015/2014م لا يتعدى 250 حالة وفاة في أى دولة أو بمكان انتشاره، ويظهر ذلك من شكل (15) الذى يوضح التوزيع الحجمى لوفيات مرض الإيبولا خلال الفترة من 1976-2013م، عكس وباء 2015/2014م الذى نجم عنه فقد أعداد كبيرة من الأرواح البشرية تعدت نحو 11 ألف حالة، وهو ما يمثل نحو 45% من الحالات أى أن ما يقرب من نصف المصابين قد فقدوا أرواحهم، أغلبهم كان في ليبيريا وسيراليون، وسجلت ليبيريا أكثر الحالات التى تعدت 4000 وفاة بنسبة 42.5% من إجمالى حالات الوفاة في الدول المنتشر بها المرض كما يوضح جدول (10). جاءت بعدها سيراليون بعدد حالات 3955 وبنسبة 34.9% من الإجمالى، ثم غينيا بنسبة 22.4% وبعدها بلغ 2534 حالة خلال الوباء الأخير الذى انتشر بغرب القارة الإفريقية.

اختلف توزيع معدل الوفاة الناجم عن مرض الإيبولا في دول غرب إفريقيا عام 2015م كما يوضح جدول (10) وشكل (7)، حيث بلغ أقصاه في مالى وهو نحو 750 حالة وفاة لكل ألف من المصابين، حيث أصيب بمالى نحو 8 حالات بالمرض توفى منهم 6 حالات، ثم جاءت بعدها غينيا من حيث معدل الإماتة وبلغ حوالى 666.8 حالة وفاة لكل ألف من المصابين في غينيا، فقد أصاب المرض نحو 3800 حالة توفى منهم 2534، ويرجع السبب إلى عدم وعى السكان بالتعامل مع المرض وعدم اتباع تعليمات المنظمات المساعدة في محاولة تغيير السلوك للحد من المرض إضافة إلى ضعف مشاركة المجتمعات المحلية، ثم جاءت ليبيريا بعد غينيا من حيث معدل الوفاة بمرض الإيبولا، فبلغ بها المعدل نحو 450.5 حالة وفاة لكل ألف من المصابين بالإيبولا في ليبيريا، فقد أصاب المرض نحو 10672 حالة توفى منهم

4808، ثم جاءت نيجيريا بعد ذلك من حيث معدل الوفاة فبلغ 400 لكل ألف، حيث أصاب المرض 0 حالة توفى منهم 8 حالات، ووجد أقل معدل وفاة في غرب إفريقيا بسيراليون وبلغ 282.9 لكل ألف من المصابين بالمرض في سيراليون، حيث أصاب المرض نحو 13982 حالة توفى منهم 3955، وهذا يعنى ارتفاع معدل الإماتة الناجم عن المرض حيث تراوح بين 25-75% من حالات الإصابة.



شكل (15) : التوزيع الحجمى للوفيات الناجمة عن مرض الإيبولا في إفريقيا خلال فترات انتشاره.

جدول (10) : التوزيع العددي والنسبي للوفيات الناجمة عن مرض الإيبولا ومعدل الهلاك به عام 2015م.

الدولة	عدد الوفيات	النسبة (%)	معدل الهلاك (لكل ألف)
سيراليون	3955	34.96	282.9
ليبيريا	4808	42.50	450.5
غينيا	2534	22.40	666.8
نيجيريا	8	0.07	400.0
مالي	6	0.05	750.0
الولايات المتحدة الأمريكية	1	0.01	250.0
إيطاليا	0	0	0
السنغال	0	0	0
إسبانيا	0	0	0
المملكة المتحدة	0	0	0
الإجمالي	11312	%100	397.1

المصدر: المعدل من حساب الباحثة ومصدر البيانات:

- WHO, 2015.

- Population Date Sheet 2015, 11-14.

- الحجر الصحي والعزلة الاجتماعية :

العزل الصحي هو نتيجة طبيعية لمثل هذه الأوبئة، وعلى قدر الحرص في عدم انتقال العدوى وتحجيمها يكون الاهتمام والوعي بالعزل الصحي. فقد تم عزل المرضى في أجنحة عزل بالمستشفيات والمراكز الصحية، بل ونقل المرضى إلى المنازل وبطرق سرية خشية العار بمعرفة حقيقة المرض، بل وتم عزل المرضى عن أقربائهم في القرى النائية حتى لا ينتشر المرض (Peters & Peters, 1999). وقد تم ذلك خلال انتشار وباء 2015/2014م كما وضح شكل (5) المستشفيات التي يوجد بها جناح لعزل المصابين بمرض الإيبولا.

في الواقع أن فرض تدابير صحية مشددة مثل الحجر الصحي الشامل يمكن أن تكون قاسية، حيث أن القيود الواسعة على حركة السكان للسيطرة على وباء الإيبولا يمكن أن يكون مفيداً، إن فرض الحجر الصحي المحلي لمواجهة فيروس إيبولا قد لا يكون عملياً، نظراً للحاجة إلى تجنب إثارة الذعر وتقليص الخدمات والأنشطة التجارية. ومن الناحية العملية، يصبح الحجر الصحي غير فعال تقريباً في المناطق المأهولة بالسكان لدرجة يصعب السيطرة عليها، كما أن تقييد الحركة تعني أيضاً صعوبة الحصول على الخدمات الصحية والغذاء والمياه.

وبدلاً من تسهيل التعرف على الحالات المشتبه فيها، فإن الحجر الصحي سيكون مدعاة للتهرب وعدم الثقة برجال الصحة. فقد أعلنت مثلاً ليبيريا الطوارئ لمدة 90 يوماً في 6 أغسطس 2014م، بعد وقوع حوادث أمنية عديدة في يوليو، بسبب موقع مراكز العلاج، وسوء المعاملة الطبية و أساليب الدفن غير المناسبة، ففرضت القوات المسلحة والشرطة الوطنية حظر التجول في أجزاء من مونروفيا، وكان الحادث الأكثر انتشاراً وقوع إطلاق النار في 20 أغسطس على المتظاهرين العزل احتجاجاً على الحجر في ويست بوينت، حي الأحياء الفقيرة المزدهمة في العاصمة.

وأظهرت تلك الآليات نتائج عكسية، وخلص خبراء الأمم المتحدة، أن الجنود "من دون تدريب خاص لكيفية التعامل مع المدنيين يصبحون أدوات غير ملائمة لمثل هذه الحالات". أن إجراءات مثل فرض الحجر الصحي بالقوة والابتزاز قد تخلق الانطباع بأن "القوات المسلحة الحالية لا تختلف عن القوات المسلحة في الماضي". وقد اعترفت الرئيسة جونسون سيرليف أن استخدام جنود الجيش والشرطة لعزل أحياء بأكملها خلق مزيد من التوتر في المجتمع. والواقع أن ذلك الاجراء جعل الناس أقل تعاوناً في السيطرة على الوباء، ولم تتجح الحكومة في كسب تأييد الشعب حول الحجر الصحي الا بعد أحداث العنف في منطقة ويست بوينت. وبالتالي تعلمت ليبيريا من أخطاءها وأظهرت الكثير من الشفافية بالاعتراف بحجم الكارثة وطلب الحصول على المساعدة الدولية، وبعد سبتمبر 2015م، كانت التعبئة المحلية فعالة في احتواء الفيروس.

وبداية من نوفمبر 2014م، استخدمت سيراليون الحجر الصحي بشكل منتظم، بالتوافق مع الإجراءات التي حددها المركز الوطني للاستجابة لوباء أيبولا. شملت نقاط الضعف التي حددتها منظمة أوكسفام في وقت مبكر عدم تطبيق إجراءات التي حددها المركز بشكل سليم وتجهيز الأفراد الموجودين في المحاجر الصحية بما يكفي من الغذاء والمياه وغيرها من الأساسيات. وعدم تعاون المجتمع في اقتفاء أثر المخالطين، ومراجعة مراكز الرعاية ودفن الموتى. ومع ذلك استمرت الحكومة في فرض القيود على الحركة، بما في ذلك منع التجوال في نهاية مارس 2015م، وقيام المتطوعين بالبحث عن حالات جديدة محتملة في البيوت. وشجع انتشار الوباء على القيام بالمزيد من الحجر الصحي، أحياناً بالقوة من خلال القوات المسلحة وإصدار العقوبات بحق المخالفين. إلا أن الجيش كان بالاحترام في سيراليون (مقارنة بليبيريا) مما منع وقوع حوادث كالتى وقعت في مونروفييا، وكان نتيجة فرض حالة الطوارئ في سيراليون غلق المدارس وفقد أيام في القطاع التعليمي فُدرت بنحو 54 يوم خلال الفترة من سبتمبر - أكتوبر عام 2014م، كما أغلقت معظم الأسواق أبوابها خاصة في مقاطعات كيالاهون وكينما بالإقليم الشرقى الذى اندلع به المرض أولاً، وكذلك بمقاطعة مويامبا بالإقليم الجنوبى، ومقاطعتى بومبالى وبورت لوكو بالإقليم الشرقى، واستمر الحجر الصحى في تلك المقاطعات الخمس مما أثر بالسلب على الدخل والوظائف (UNDP, 2014: 35).

لم يختلف الأمر في غينيا، فاعتمدت النهج ذاته لكن في وقت متأخر بكثير أعلنت غينيا حالة طوارئ لمدة 45 يوماً في مارس 2015م، بعد حدوث المزيد من الإصابات، طبقت حالة الطوارئ على خمس محافظات في الغرب والجنوب الغربى، وتضمن إعلان الحجر الصحي على المرافق الصحية التي ظهرت فيها حالات جديدة، مع تطبيق منع التجوال، واستخدمت الدول الثلاث قوات الأمن والجيش في عملية الحجر الصحي من أجل التصدي للوباء.

- تراجع مؤشر التنمية البشرية والصحة :

أصبحت العوامل التي تهدد الأمن الصحى العالمى والاستقرار البشرى أخطر من أي وقت مضى، فيهدد الخطر المتزايد من تفشي الأوبئة الخطط الموضوعة من أجل النمو الاقتصادى والتنمية البشرية، كما أنه يتطلب تنسيقاً دولياً أكبر بين قادة العالم. فالاستثمارات المطلوبة لمكافحة وباء الإيبولا الحاد على المدى القصير قد تؤجل أي خطة للتنمية بصفة عامة أو لبناء مركز صحى أو مستشفى أو طريق جديد أو مدرسة جديدة. وفي الوقت الذى يعد فيه تعديل المسار مكلفاً، فإن تكلفة عدم العمل أو العمل غير الكامل أو غير المنظم، أكبر بكثير، فقد شكل تهديد فيروس إيبولا تحديات لنظام الرعاية الصحية في البلدان المتضررة.

لقد تعطلت حوالي 75% من برامج التحصين في دول غرب إفريقيا (غينيا، سيراليون وليبيريا)، مما عرض حياة 20 ألف مواطن إضافى لخطر الإصابة في كل شهر، وكانت القطاعات الصحية في البلدان الأكثر تضرراً تحاول الصمود بوجه المرض، وكان معدل الوفيات الناجمة عن أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والسل والملاريا أعلى بكثير من المعتاد خلال انتشار وباء الإيبولا. كل ذلك انعكس على التنمية البشرية في تلك الدول، ويوضح جدول (11) مؤشر التنمية البشرية لتلك الدول.

جدول (11) : مؤشر التنمية البشرية وتراجع رتب الدول الثلاث المنكوبة

في غرب إفريقيا بين عامى 2012-2014م.

المؤشر	2012		2014		التغير	
	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر (%)	التراجع (بالرتب)
غينيا	0.35	178	0.41	182	17.1	4
سيراليون	0.36	177	0.41	181	13.9	4
ليبيريا	0.38	174	0.43	177	1.3	3

المصدر: الأمم المتحدة، 2015: تقرير التنمية البشرية في العالم 2013 و 2015: 162 و 39:33.

يلاحظ من جدول (11) أن مؤشر التنمية قد زاد في الدول الثلاث (غينيا، سيراليون وليبيريا) بنسب مختلفة بلغت 17.1%، 13.9%، 1.3% على الترتيب بين عامي 2012 و2014م، إلا أن رتبها بين الدول التي شملها مؤشر التنمية البشرية قد تراجعت. حيث تراجعت رتبة غينيا من الرتبة 178 إلى الرتبة 182 من إجمالي 187 وفقاً لتقدير الأمم المتحدة عام 2014م، كما تراجعت رتبة سيراليون من 177 إلى 181، أي تراجعت كلا منها 4 رتب، أما ليبيريا فقد تراجعت 3 رتب من الرتبة 174 إلى الرتبة 177.

لذلك سوف تظل الصحة في مركز الصدارة في جدول أعمال تقارير التنمية، نظراً لأنها تشكل ثلث مؤشر التنمية البشرية، كما يعتمد الثلثان الأخريان (التعليم والدخل) على بعد الصحة أيضاً، ومن الأمور التي يجدر الاهتمام بها بصفة خاصة، مكانة الأمراض غير السارية والتركيز على الإجراءات والمدخلات وعوامل الخطر وليس النتائج الصحية؛ والدروس التي يمكن أن يستخلصها المجتمع العالمي من انتشار أمراض مثل الإيبولا ويطبقها في تحديد مجموعة جديدة من الأهداف للصحة العالمية.

سادساً - الأبعاد الاقتصادية لمرض الإيبولا :

- الفقر:

دفعت ظروف الفقر السكان إلى التوغل داخل إقليم الغابات المدارية ومد أنشطتهم من أجل البقاء على قيد الحياة، وممارسة أنشطة الصيد أو قطع الأخشاب أو التعدين بغض النظر عن الأخطار التي يواجهونها كالإصابة بالفيروسات المشتركة بين الإنسان والحيوان مثل مرض الإيبولا. فالدول الثلاث التي انتشر بها مرض الإيبولا، بها مشاكل اقتصادية وتعاني من ظروف الفقر خاصة بالمناطق التي ارتفعت بها الإصابات، حيث تعد الدول الثلاث من أفقر الدول وفقاً لمؤشر التنمية البشرية، فتحتل غينيا الرتبة 182 من إجمالي 187 دول وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، وتأتي بعد سيراليون (الرتبة 181)، وتحتل ليبيريا (الرتبة 177) للعام 2014م كما وضح جدول (11)، ويعيش في تلك

الدول أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، وينخفض بها متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالى المحلى والقومى.

جدول (12) : دليل الفقر ونسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في غينيا وسيراليون وليبيريا عام 2012م.

نصيب الفرد الدولة	دليل الفقر متعدد الأبعاد	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر	
		خط الفقر الوطنى	خط الفقر الدولى
غينيا	0.55	68.6	43.3
سيراليون	0.41	46.4	51.7
ليبيريا	0.46	52.8	83.7

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في العالم 2014، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، 178-179.

يتضح من جدول (12) أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بلغ 68.6% من السكان في غينيا، أى أكثر من نصف السكان، ويقل في سيراليون عن ذلك فبلغ 46.4% من السكان عام 2012م. كما يرتفع في ليبيريا نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولى والوطنى، فبلغ نحو 83.7%، 63.8% على الترتيب عام 2012م. ويرتفع أيضاً دليل الفقر متعدد الأبعاد في كل من غينيا وليبيريا، مما يعنى وجود حرمان لغالبية السكان من جودة الحياة والحصول على الخدمات بأنواعها. وبناءً على نظرية أن الفقر يولد فقراً والمرض يجلب الفقر فإن نصيب الفرد من الناتج المحلى قد تراجع بعد انتشار وباء الإيبولا في الدول الثلاث بعد أن كان قد ارتفع فى عام 2012م (جدول 13)، فقد بلغ معدل التناقص في نصيب الفرد من الناتج المحلى بين عام 2012 ، 2015م نحو 7.93% في ليبيريا وهو أعلى معدل تغير بالسالب بين الدول الثلاث، تليها غينيا بمعدل تناقص بلغ 7.89% ثم سيراليون بمعدل تناقص بلغ 1.64% خلال نفس الفترة.

جدول (13) : نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في غينيا وسيراليون وليبيريا خلال الفترة من 2012-2015م.

معدل التناقص (%) (2015-2012)	2015	2014	2012	نصيب الفرد الدولة
7.89-	1120	1140	1216	غينيا
1.64-	1560	1830	1586	سيراليون
7.93-	720	820	782	ليبيريا

المعدل من حساب الباحثة والمصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في العالم 2013، 2014: 177، 197.

- World Population Data sheet, 2015, 2016:12,11.

- طرق النقل والانتقال بين الدول :

تُعتبر مخاطر انتقال مرض فيروس الإيبولا أثناء السفر الجوي مخاطر منخفضة، وعلى خلاف الأمراض الأخرى كالأنفلونزا أو السل لا ينتشر الإيبولا عن طريق هواء التنفس (والجسيمات المحمولة بالهواء التي يحتوي عليها) من الشخص المصاب بالعدوى، ويتطلب انتقال المرض الملامسة المباشرة للدم أو الإفرازات أو أعضاء الجسم أو غير ذلك من سوائل جسم الإنسان أو الحيوان المصاب بالعدوى حياً كان أو ميتاً، وهي جميعاً أشكال تعرض مستبعدة بالنسبة إلى المسافر العادي. وتُعتبر أيضاً مخاطر الإصابة بالعدوى على متن الطائرات مخاطر منخفضة لأن المصابين بهذا المرض يصابون عادة بوعكة تجعلهم يشعرون بأنهم غير قادرين على السفر، وتكون مخاطر إصابة المسافرين بعدوى فيروس الإيبولا منخفضة أثناء زيارة البلدان المتضررة وكذلك مخاطر إصابتهم بالمرض بعد العودة منها، ولم توصي المنظمة بفرض أي حظر على السفر الدولي أو التجارة الدولية، طبقاً لنصيحة لجنة الطوارئ التابعة للمنظمة المعنية بالإيبولا.

وبرغم عدم توصية منظمة الصحة العالمية بفرض قيود على السفر أو الحجر الصحى للمسافرين المصابين عند الوصول إلى الموانئ البحرية أو المطارات أو المعابر البرية في البلدان غير المتضررة التي ليس لها حدود مع البلدان المتضررة (Hartl, 2014). فقد أوقفت العديد من الدول السفر إلى البلدان المنكوبة بل والدول المجاورة أيضاً، حيث أغلقت كوت ديفوار حدودها البرية مع الدول مصدر الوباء، وكذلك أوقفت كينيا رحلات السفر إلى تلك الدول بغرب القارة الإفريقية، وأغلقت السنغال حدودها البرية والسفر إلى الدول المنكوبة، وكذلك أغلقت الكاميرون حدودها البرية وأوقفت رحلاتها البحرية والجوية إلى نيجيريا (Cenciarelli, et al., 2015)، كما أوقفت المملكة العربية السعودية إصدار تأشيرات للحجاج المسلمين القادمين من غينيا وليبيريا وسيراليون إلى مكة المكرمة.

وبرغم تلك الاحتياطات من العزل وقيود السفر، فقد انتقل المرض إلى نيجيريا عن طريق سفر فرد ليبيرى - أمريكى من ليبيريا إلى العاصمة النيجيرية، ومنه انتقل إلى الممرضة التي كانت تهتم بالحالة، أصاب المرض نحو 20 حالة توفى منهم ثمانية. كما انتقل المرض إلى مالى عن طريق طفلة بلغ عمرها عامان كانت قد عادت مع عائلتها من غينيا بعد موت رب العائلة بمرض الإيبولا - وكان يعمل في مركز صحى تابع لللال الأحمر، وتوفت أيضا الطفلة لنفس السبب، أما الحالة التي سُجلت في السنغال فكانت لطالب غينى الأصل وصل إلى دكار. وكذلك الحالة التي سُجلت في إنجلترا كانت لعامل بريطانى قد عاد من سيراليون إلى مدينة جلاسكو في ديسمبر 2014م، ونفس الوضع حدث لممرضة إيطالية كانت تعمل في سيراليون وعادت إلى وطنها بجزيرة سردينيا في مايو 2015م. وكذلك في اسبانيا كانت الحالات لعاملين في المجال الطبى كانوا يعملون بكل من ليبيريا وسيراليون، وبالمثل انتقل إلى الولايات المتحدة عن طريق أحد الأفراد التابعين لمركز مكافحة الأمراض والسيطرة عليها (CDC)، كان قد أُصيب في ليبيريا وتوجه للعلاج في تكساس، كل ذلك يوضح دور انتقال البشر من دولة لأخرى في نشر المرض.

ولا تنحصر آثار تفشي الوباء بحدود جغرافية معينة؛ بل تصبح التداعيات إقليمية وعالمية، ولا بد من الإشارة إلى أن الإجراءات الأمنية ومراقبة الحدود تتمتع بفعالية محدودة للتعامل مع تفشي الأمراض الفيروسية، لأن أعداد البشر المسافرين وسرعة تنقلهم من بلد إلى آخر في هذه الآونة غالباً ما تفوق سرعة ظهور أعراض الفيروس على المريض.

- تراجع اقتصاد الدول التي انتشر بها مرض الإيبولا :

لقد تناقص نمو الاقتصاد في الدول الثلاث عن الفترات السابقة، حيث سجل النمو الاقتصادي تناقص بمعدل 2.1% في غينيا، و 3.3% بسيراليون، و 3.4% في ليبيريا خلال الفترة من يناير - سبتمبر 2014م، وسجلت التقديرات الأحدث تناقص وصل إلى 6.3% بسيراليون، وتراجع مساهمة الزراعة بنسبة 3.3% بالدخل القومي، حيث كانت تساهم بنحو 57% في الناتج الإجمالي المحلي GDP، وتناقص متوسط نصيب الفرد من الناتج نحو 71 دولاراً ما بين يناير - أكتوبر 2014م (UNDP, 2014).

كان من المتوقع أن يتسبب انتشار مرض الإيبولا في خسائر بمليارات الدولارات نتيجة تكلفة المرض في حد ذاته ومن خشية الإصابة بالعدوى، الأمر الذي يترتب عليه زيادة غياب الموظفين عن أعمالهم وتعطيل العديد من الأنشطة الاقتصادية، وقد يدفع مخاوف العدوى أيضاً المواطنين إلى إخلاء المناطق الموبوءة (صندوق النقد الدولي، 2014، ص 10). ففي إقليم لوبا في ليبيريا بالقرب من الحدود مع غينيا، لم تتمكن النساء من تسديد ديونهن نتيجة انخفاض الدخل وفقد الوظائف، وفقد أفراد العائلة بسبب مرض الإيبولا، الأمر الذي أثر بشدة على الاقتصاد المحلي، خاصة التجارة والزراعة والمشروعات الغذائية الصغيرة. ونفس الوضع في إقليم الغابات بغينيا حيث جفت المصادر الرئيسية لتمويل قطاع الأعمال (UNDP, 2014).

فقد أضاف وباء الإيبولا عبئاً اقتصادياً على كاهل الدول المتضررة ، ففي مارس عام 2015م أعلنت مجموعة التنمية بالأمم المتحدة أن انخفاض التجارة وغلق الحدود وإلغاء رحلات الطيران ونقص السياحة الأجنبية، كان له عواقب وخيمة على اقتصاد دول غرب إفريقيا خاصة الدول المنكوبة بوباء الإيبولا، وتلك التى وجدت بها حالات فردية حتى في الدول الإفريقية التى لم تُسجل حالات. وذكرت بعض التقارير أن الأثر الاقتصادي الذى خلفه وباء الإيبولا سيقتل البشر أكثر من المرض ذاته، ومن آثاره الاقتصادية ما يلى:

- أدى وقف رحلات السفر وغلق الأسواق والمحلات إلى تكبد المنتجين والتجار خسائر فادحة نتيجة لنقص الدخل.
- تأثرت السياحة في أغلب الدول الإفريقية خشية من انتشار الوباء، فنحو 75% من الفنادق في نيجيريا فقدت أعمالها، مما كبد اقتصاد نيجيريا خسائر تُقدر بنحو 8 بلايين نيرا (ما يعادل 25.316 مليون دولاراً أمريكياً)*، وهبطت إيرادات السياحة في غامبيا إلى 50% عام 2015م، وإلى نحو 80% في غانا، وبالمثل سجلت السياحة في أغلب الدول الإفريقية هبوطاً كما في السنغال وكينيا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي.
- أدى ترك الفلاحين للمناطق المنكوبة إلى إهمال الزراعة، لدرجة حذرت منها منظمة الأغذية والزراعة بأن حوالى مليون فرد في تلك الدول سيواجهون نقص المحاصيل وانعدام الأمن الغذائى في مارس 2015م في ظل ظروف الحجر الصحى وانعدام الحركة، وفى 29 يوليه سعى البنك الدولى إلى مد الدول المتضررة (غينيا - ليبيريا - سيراليون) بنحو 10500 طن من بذور الذرة والأرز حتى يتم إعادة زراعة تلك المناطق (FAO, 2015).

* الدولار يعادل 316 نيرا.

- تناقص الإنتاج الزراعي في إقليم الغابات بجنوب شرق غينيا بما يتراوح بين 30-75% من الانتاج المتمثل في الذرة والكسافا والأرز والكاكاو ونخيل الزيت، كما صدرت غينيا نحو 50% فقط من محصول البطاطس الموجه للتصدير، مما أدى إلى كثرة المحصول بالأسواق الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعارها حوالى 33% (UNDP, 2014).
- فُقدت العديد من الوظائف في القطاعات المختلفة بالدول الثلاث، ففي غينيا تم فقد نحو 3% من الوظائف في قطاع النقل، و 6.8% في قطاع الاتصالات، و 8.6% في قطاع السياحة والمستشفيات، و 22.9% في قطاع البناء والأعمال العام، وبالمثل تأثر قطاع الصناعة، وفي ليبيريا فقد نحو 1500 من صيادين الطرائد (الغزلان، الأرناب البرية والطيور المائية) مصدر دخلهم اليومي نتيجة حظر بيعها أو أكل لحومها، الذي يعد غذاء رئيسي للسكان، أما سيراليون فقدت وظائف في كل القطاعات ما عدا القطاع الإدارى (UNDP, 2014).
- خفضت شركات التعدين الأجنبية أعمالها في غرب القارة، خاصة الشركة الإفريقية لتعدين الحديد في سيراليون نتيجة للخسائر التي تكبدتها، مما أدعى حكومة سيراليون إلى ضرورة تنويع إنتاجها المعدنى نتيجة المشكلات المستجدة.
- أدى الوباء إلى انهيار الأنظمة الصحية بدول غرب إفريقيا، والحاجة إلى موارد مالية ضخمة لاستعادة الوضع الصحى والاقتصادي بها، وقدرت المبالغ المطلوبة بنحو 8 بليون دولار أمريكى، فقد طلب رئيس ليبيريا من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مبالغ كبيرة من أجل إعادة بناء الأنظمة المنهارة.
- فى أكتوبر 2014م قدر البنك الدولى الخسائر الاقتصادية بالدول الثلاثة (غينيا، سيراليون، و ليبيريا) بما يتراوح بين 3.8-32.6 بليون دولار، وذكر أن الخسائر الاقتصادية ستشمل أيضاً باقى دول غرب القارة الإفريقية (World Bank, 2014).

وقد تبين من مسح لسبل كسب الدخل أن نحو 97% من السكان في سيراليون يأتي دخلهم من الزراعة وأنشطة التجارة والخدمات، وبالمثل في غينيا نحو 83% يأتي دخلهم من الزراعة والتجارة والنقل (UNDP, 2014).

ووفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي لأسوأ عشر اقتصاديات في العالم لعام 2015م، احتلت سيراليون ثانياً أسوأ اقتصاد على مستوى العالم من ناحية التراجع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي بعد اليمن، بنسبة تراجع في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 24%، حيث تعرضت سيراليون لضغوط عديدة بسبب الأعباء المالية التي أُلقيت على كاهلها لدى مواجهتها لوباء الإيبولا ليضيف المزيد من الأعباء على اقتصادها الذي يعاني في الأصل من ضغوط شديدة، وزادت معدلات البطالة بنسبة 3.30% عن الوضع السابق لعام 2014م، في حين وصل مستوى التضخم إلى 8.11%. أما غينيا فقد احتلت المركز الرابع بين أسوأ عشر اقتصاديات في العالم لعام 2015م، بتراجع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10%، وارتفعت معدلات البطالة لديها بنسبة 3.80%، أما مستوى التضخم فقد بلغ 7.30%. والسبب وراء الانكماش الاقتصادي يرجع إلى عدم وجود احتياطات مالية تعوض انخفاض الإيرادات الحكومية على خلفية انخفاض إنتاج البلاد من النفط والغاز، كذلك تراجع الأسعار، هذا بالإضافة إلى انتشار وباء "الإيبولا" الذي أدى إلى زيادة أعبائها الاقتصادية (صندوق النقد الدولي، 2016). وبناءً عليه فقد ألقى صندوق النقد الدولي سيراليون من ديون متراكمة عليها بقيمة 100 مليون دولار، كما قرر الصندوق تقديم مساعدات بقيمة 160 مليون دولار لسيراليون وليبيريا وغينيا - نتيجة تفشي مرض "الإيبولا" القاتل - كقروض جديدة بدون فائدة.

كل ذلك انعكس على معدل نمو الناتج الإجمالي القومي، حيث تناقص معدل النمو خلال عامي 2014 و 2015 و 2016م في أغلب دول إفريقيا جنوب الصحراء حيث انخفض معدل نمو الناتج الإجمالي القومي من 3.1% عام

2015م إلى 1.5% عام 2016م، وهو يمثل أدنى مستوى وصل إليه نمو الناتج الإجمالي القومي خلال العقدین الأخيرین في إفريقيا جنوب الصحراء، وفي دول غرب القارة ووسطها خاصة كما يوضح جدول (14).

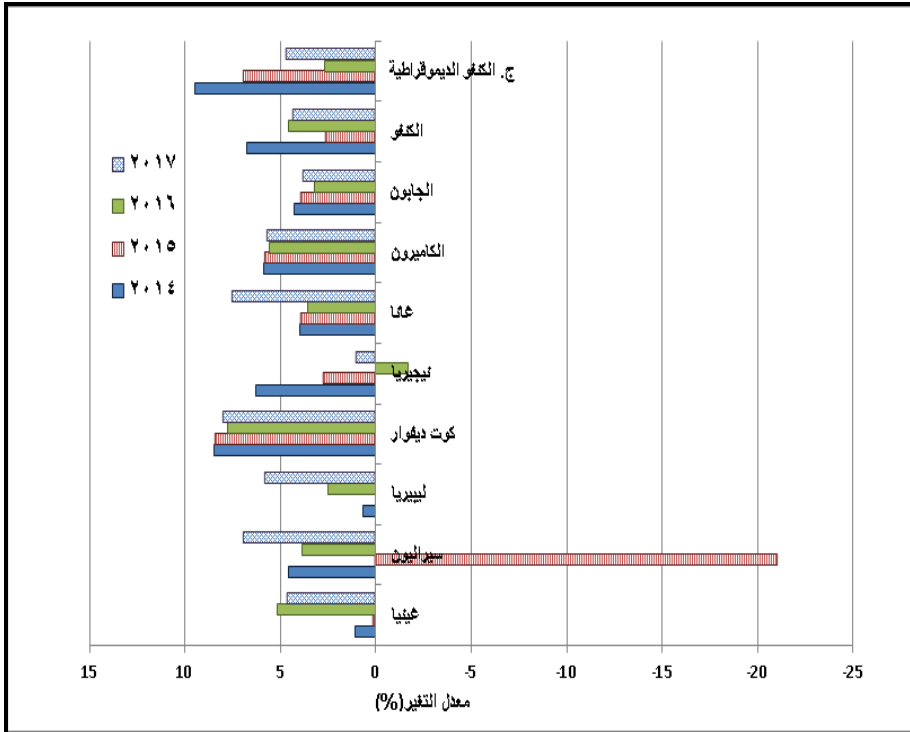
جدول (14) : معدل نمو الناتج الإجمالي القومي في بعض دول غرب القارة الإفريقية ووسطها من عام 2014-2017م.

معدل النمو	2014 (%)	2015 (%)	2016 (%) (تقديرات)	2017 (%) (توقعات)	معدل التناقص (%) (2015-2014م)	الدولة
1.1	0.1	5.2	4.6	-90.9	غينيا	
4.6	21.1-	3.9	6.9	-558.7	سيراليون	
0.7	0.0	2.5	5.8	-100	ليبيريا	
8.5	8.4	7.8	8.0	-1.18	كوت ديفوار	
6.3	2.7	1.7-	1.0	-57.1	نيجيريا	
4.0	3.9	3.6	7.5	-2.5	غانا	
5.9	5.8	5.6	5.7	-1.7	الكاميرون	
4.3	3.9	3.2	3.8	-9.3	الجابون	
6.8	2.6	4.6	4.3	-61	الكنغو	
9.5	6.9	2.7	4.7	-27	ج. الكونغو الديمقراطية	
4.7	3.1	1.5	2.9	-34.0	إفريقيا جنوب الصحراء	

المعدل من حساب الباحثة ومصدر البيانات :

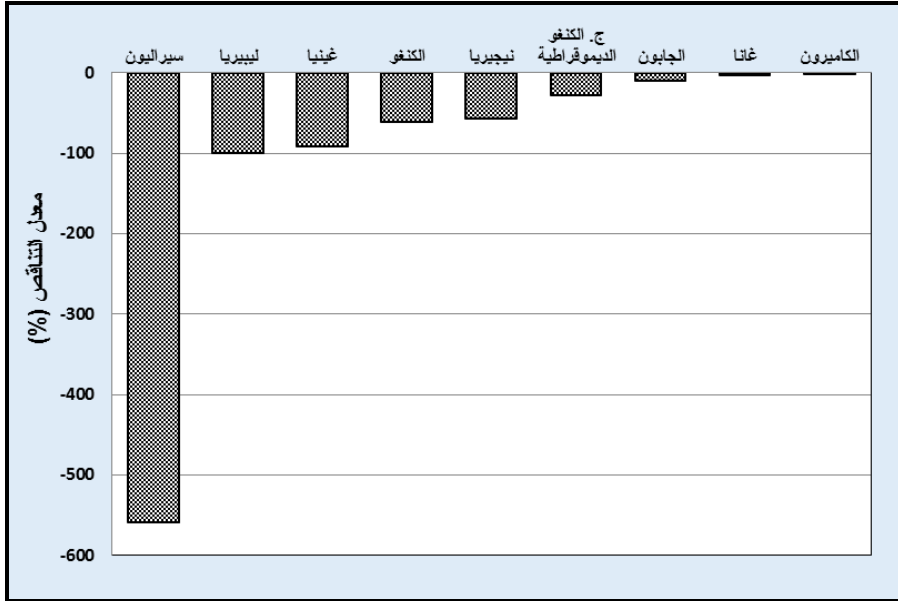
-World Bank Group, 2017: Global Economic Prospects, January 2017, Washington, 249-250.

يتضح من جدول (14) وشكل (16) انخفاض نمو معدل الناتج الإجمالي القومي في إفريقيا جنوب الصحراء خاصة في الدول الثلاث الذي انتشر بها وباء الإيبولا عام 2014م، وهي سيراليون التي وجد بها أكبر عدد من حالات الإصابة (13982) خلال العام 2014/2015م، حيث أثر ذلك على تناقص معدل نمو الناتج الإجمالي القومي، الذي بلغ نحو - 558.7% وهو أعلى معدل تناقص في إفريقيا جنوب الصحراء على الإطلاق، ثم جاءت ليبيريا بعد غينيا من حيث تناقص نمو الناتج الإجمالي القومي بنسبة -100%، ثم سيراليون بنسبة -90.9% كما يوضح شكل (17). فقد أثر تناقص سعر الحديد الخام (وهو المنتج الرئيسي للصادرات في الدول الثلاث) خلال انتشار وباء الإيبولا إلى تناقص الناتج الإجمالي القومي (World Bank Group, 2017).



شكل (16) : معدل نمو الناتج الإجمالي في بعض دول إفريقيا

جنوب الصحراء خلال الفترة من 2014-2017م.



شكل (17) : معدل تناقص نمو الناتج الإجمالي القومي في بعض دول غرب القارة الإفريقية ووسطها من عام 2014-2015م.

سابعاً - طرق مكافحة مرض الإيبولا ودور المنظمات الدولية :

حتى بداية انتشار وباء عام 2014/2015م لم يكن يوجد علاج لمرض الإيبولا عند البشر، ولكن كان يوجد علاج تم نجاحه في علاج القرود، ويعالج الأطباء مرضى الإيبولا أساساً بالعقاقير التي تخفف من أعراض المرض فقط وتعويض السوائل المفقودة من الجسم. ويجري حالياً اختبار أدوية تجريبية تهاجم الفيروس، إلى جانب استخدام مصل الدم من الناجين بعد إصابتهم بالفيروس. وقد تم إنتاج لقاحات واعدة لكنها لم تختبر حتى الآن على الإنسان، وسيكون توزيع هذه اللقاحات على الأرجح محفوفاً بالتحديات في مناطق تعاني من ضعف البنية التحتية وتتجاوز فيها الاحتياجات المتاحة من الإمدادات، كما يوجد مخاوف أيضاً من احتمال تحور الفيروس (صندوق النقد الدولي، 2014).

ولم يصل الأطباء لدواء أو لقاح آمن أو فعال بشكل كامل حتى الآن، وما زالت الأدوية واللقاحات التجريبية قيد التطوير، لعل من أشهرها:

1. **لقاح (ZMapp)** : وهو عقار تجريبي قيد الإنجاز، وهذا المنتج عبارة عن ثلاثة أجسام مضادة ترتبط ببروتينات فيروس الإيبولا. وقد أُعطي هذا الدواء لأول أمريكي عولج في الولايات المتحدة من مرض فيروس الإيبولا وهو د. كنت برانتلي (Dr. Kent Brantly). وتم منح موافقة مستعجلة من قبل إدارة الأغذية والعقاقير وفقا لـ (Leaf Bio) وهو الذراع التجاري لـ Mapp Biopharmaceutical، مصنعي ذلك العقار. ولكن لم يتم منح هذه الموافقة في إطار التجارب السريرية على المرضى ولهذا فإن هذا العقار ما زال يفنقر لبعض المعلومات فيما يخص الفعالية والأمان، ولم يرخص بشكل كامل بعد لعلاج المرض.

2. **لقاح سيراليون التجريبي لعلاج فيروس الإيبولا (STRIVE Sierra Leone)** : وهو لقاح تجريبي عملت على إنجازه كل من كلية الطب والعلوم الصحية في جامعة سيراليون، ووزارة الصحة والصرف الصحي في سيراليون (MOHS)، ومركز الوقاية من الأمراض والسيطرة عليها (CDC) حيث تم إطلاقه في شهر أبريل عام 2015م. وتهدف دراسة اللقاح لتعزيز مستويات الأمان والفعالية بين العاملين بالمجال الصحي وأولئك الذين هم في الصفوف الأولى في مواجهة هذا الفيروس وعلى تماس مع المصابين به. فاللقاح المستخدم في (STRIVE) هو لقاح زائير لفيروس الإيبولا الحاوي على فيروس التهاب الفم الحويصلي (VSV)، وهو فيروس معدٍ يتسبب بحمى وحويصلات في الفم. وقد تم تصميم هذا اللقاح للمساعدة في الحماية ضد فيروس الإيبولا من نوع زائير، وهو الفيروس الذي سبب الوباء الحالي في غرب أفريقيا. وتشير هذه الدراسة إلى أن اللقاح قد يساعد على حماية الناس من العدوى بفيروس إيبولا، ولكن ليس من المعروف حتى الآن مدى الحماية التي قد يوفرها هذا اللقاح ... ولمعرفة ذلك، يحتاج اللقاح لدراسته بين عدد أكبر من

الناس وفي الأماكن المتضررة من مرض الإيبولا. وفي 30 يولييه 2015م أعلن عن مصل للتحصين ضد الإيبولا يدعى VSV-EBOV.

ووفقاً لما أعلنته إدارة الغذاء والدواء (Food and Drug Administration) FDA فإنه لا يوجد لقاح أو دواء خاص بمرض فيروس الإيبولا حتى الآن، ولذلك فإن أعراض الإيبولا تعالج كل منها على حدا عند ظهورها. وفيما يلي سنذكر الطرق الأساسية للوقاية من المرض، والتي سوف تزيد من فرص البقاء عند الحرص على تطبيق استخدامها:

- عزل المريض في غرفة عناية مشددة ومن ثم تقديم السوائل الفموية أو الوريدية المناسبة، والمحافظة على توازن أملاح الجسم حيث أن الجفاف شائع الحدوث لدى مريض فيروس الإيبولا.
- المحافظة على مستويات أوكسجين الدم وضغط الدم ضمن المستويات الصحيحة.
- علاج أي عدوى (Infections) مصاحبة للمرض.
- تجنب العاملين في الحقل الطبي الاتصال مع مفرزات جسم المريض عن طريق أخذ الاحتياطات المناسبة كارتداء القفازات.
- التخلص الصحي من جثث الحيوانات النافقة نتيجة الإصابة بالمرض بالدفن أو الحرق.
- إزالة التلوث وتطهير المباني والأدوات والحظائر والأشياء الأخرى غير الحية التي تكون قد لامست الانسان أو الحيوانات المصابة أو المشتبه في إصابتها بالمرض باستخدام المطهرات المناسبة.

كما يمكن الوقاية من المرض بزيادة الوعي بالممارسات التي تعرض المواطنين لخطر العدوى بفيروس إيبولا، والتشجيع على ممارسات الوقاية من العدوى، فقد تضمنت تحركات نظم الصحة العامة لمواجهة الإيبولا فرض الحجر الصحي على

المشتبه في إصابتهم بالعدوى، وتحديد هوية من اتصل بهم واقتفاء أثرهم ومتابعة حالتهم الصحية.

• الدور الإقليمي والدولي في التصدي لمرض الإيبولا :

إن حالة عدم الثقة التي سادت في الدول المنكوبة أثارت العديد من الشكوك الإقليمية، فقبل تفشي الإيبولا كانت العلاقات الثنائية محدودة نسبياً بين الدول المنكوبة الثلاث، رغم أنها جميعاً أعضاء في اتحاد نهر مانو الإقليمي* . وبرغم أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا كانت أول من حذر من تداعيات أوسع نطاقاً في أواخر مارس 2014م، فإنها أغلقت مكتبها الإقليمي في وقت مبكر من الأزمة، واقتصر الدعم على تمويل زيادة المراقبة الوبائية من خلال فرعها الصحي (المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بدول غرب أفريقيا). كما قام المكتب الإقليمي بتنسيق وصول العاملين في المجال الصحي التطوعي نيابة عن الاتحاد الإفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، حيث وصلت المجموعة الأولى من المتطوعين إلى البلدان المتضررة في ديسمبر 2014م.

حدد الاتحاد الإفريقي في نهاية المطاف آلية التمويل ووفر 835 من العاملين في مجال الصحة في أعقاب قرار إنشاء بعثة رسمية في يوليو 2014م. ومع ذلك، كان الاتحاد الإفريقي وفي المراحل المبكرة، "مقتصراً مثل جميع الأطراف الأخرى المحلية والدولية في مسألتي الإهمال والتعبئة". ولعل أهم أثر للوباء فيما يتعلق بالاتحاد الإفريقي هو تسريع خطة لتشكيل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض —

* يشمل الاتحاد أربع دول هي (غينيا، سيراليون، ليبيريا، وكوت ديفوار) وهو جمعية دولية أنشئت في عام 1973م بين ليبيريا وسيراليون. في عام 1980م انضمت غينيا للاتحاد، وفي عام 2008م انضمت لهم كوت ديفوار، ونهر مانو هو نهر صغير ينبع من مرتفعات غينيا ويشكل الحدود بين ليبيريا وسيراليون.

والوقاية منها في أديس أبابا. وقال مسؤول في الأمم المتحدة أن فيروس إيبولا "أول أزمة حقيقية لاتحاد نهر مانو" منذ الحروب الأهلية في ليبيريا وسيراليون، والذي أدى إلى المزيد من الانقسامات والتوترات والحدود المغلقة، وظهر ذلك جلياً في حصول كل دولة على مساعدات خاصة بها بعيداً عن جارقتها، ولم تتزايد الاتصالات بينها أو تتبادل المعلومات الخاصة بالمرض مع ضعف المراقبة وإخفاء المصابين في المراحل الأولى من الوباء. فقد ذكر الأمين العام للرئاسة الغينية متأسفاً أن ليبيريا وسيراليون وغينيا" تعاونوا بشكل أكثر فعالية مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، ومنظمة أطباء بلا حدود والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض، أكثر من تعاونهم فيما بينهم.

في 18 سبتمبر 2014م، تم تأسيس بعثة الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة للإيبولا، في فترة تصاعدت فيها المخاوف من أن المرض قد يتسبب في انهيار ثلاثة بلدان، وكانت البعثة تهدف في الأساس إلى التصدي لوباء الإيبولا، ومنحت البعثة صلاحيات تجاوزت جميع الصلاحيات الممنوحة لوكالات الأمم المتحدة القائمة. وكان التركيز على احتواء تفشي المرض، مع ضمان الخدمات الأساسية والحفاظ على الاستقرار، وبرغم الوجود الكبير للأمم المتحدة في المنطقة، إلا أن منظماتها كلها، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، وهي المنظمة الأمثل للتعامل مع وباء الإيبولا، لم تكن قادرة على إدارة الاستجابة الإقليمية، اعتبرت فرق الأمم المتحدة المتواجدة في البلدان المختلفة فرقا مخصصة لمهام التنمية وليست للعمليات الإنسانية. لم يكن العمل الصحي ضمن صلاحيات البعثة الأممية في ليبيريا، على الرغم من دورها المهم في حفظ السلام منذ عام 2003م. وبرغم أن موظفيها كانوا يقدمون الرعاية الصحية في حالات الطوارئ والأحوال الاعتيادية قبل انتشار الإيبولا، إلا أنهم لم يكونوا مدربين للتعامل مع الأوبئة.

أرجعت منظمة الصحة العالمية السبب في تباطؤ التصدي لوباء الإيبولا إلى غياب الخبرات والكوادر الفنية الداخلية. ونظراً لأن جزءاً كبيراً من ميزانيتها يقرره المانحون الذين يخصصون أموالاً لأولوياتهم قصيرة الأجل، فقد انخفض دور المنظمة في استجاباتها لحالات الطوارئ وتصديها للأمراض الوبائية والمتوطنة على مدى العقد الماضي. وقد انخفضت ميزانيتها المخصصة لجهود التصدي لتقشي الأوبئة وللأزمات بمقدار النصف، من 469 مليون دولار أمريكي خلال الفترة من 2012-2013م إلى نحو 241 مليون دولار أمريكي في الفترة من 2014-2015م. وتم حل الإدارة المعنية بالتصدي للأمراض وتوزيع مهامها على إدارات أخرى وفي سبتمبر 2014م تعهد مانحون من قبل مؤسسة بيل وميليندا غيتس بأموال لمنظمة الصحة العالمية (WHO, 2013).

وتعمل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والشركاء من المنظمات الثنائية والمجتمع المدني والقطاع الخاص مع الدول المتأثرة لدعم عملية التصدي للوباء والتعافي منه، ويتضمن هذا استئناف الخدمات الطبية الأساسية ومساعدة البلدان على إعادة جميع الأطفال إلى المدارس والمزارعين إلى حقولهم ومواصلة الشركات أعمالها وإعادة المستثمرين إلى هذه البلدان، وتساعد هذه البلدان على تحفيز اقتصادها وتدعيم أنظمتها الصحية وإعادة بنائها بشكل أفضل (تشافيز، 2016).

الخلاصة :

اهتمت تلك الدراسة بمعرفة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمرض الإيبولا الذي ظهر في شكل أوبئة متعددة، وكان آخر تلك الأوبئة الذي انتشر عام 2015/2014م ونتج عنه ما يزيد عن 28.4 ألف حالة إصابة سُجلت أغلبها في سيراليون وليبيريا وغينيا بغرب القارة الإفريقية، وخلف نحو 11.3 ألف حالة وفاة أكثرها كان في ليبيريا، ورجع ذلك لعدة عوامل بيئية كارتباطه بنطاقي الغابات المدارية المطيرة والسافانا البستانية، وبالحيوانات التي تعيش بتلك الغابة وتحمل هذا الفيروس

والذى ثبت أن المرض انتقل للإنسان عن طريق ملامسة الحيوانات الناققة (مثل الغوريلا والشمبانزى، والخفافيش، وغيرها) بالمناطق النائية التى مثلت بؤرة انتشار الوباء، كما يرجع لعدة عوامل اجتماعية كضعف البنية الأساسية التى خلفتها الحروب الأهلية خاصة الخدمات الصحية، وعدم ضبط تحركات السكان، ولعوامل اقتصادية كسيادة ظروف الفقر. ونجم عن المرض آثار بيئية واجتماعية واقتصادية مثل نفوق الحيوانات وانتشار التلوث، وفقد الأرواح البشرية، وفقد للوظائف نتيجة لظروف الحجر والعزل الصحى، وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية التى نالت من كل القطاعات المختلفة، الأمر الذى أدى إلى تكبد الدول المنتشر بها الوباء وأغلب دول غرب القارة الإفريقية خسائر مالية وتراجع مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية بها.

المراجع

- تشافيز، دومينيك، 2016: تصدي مجموعة البنك الدولي لوباء الإيبولا والتعافي منه، 2 فبراير 2016، البنك الدولي.
- صندوق النقد الدولي، 2014، المعركة من أجل الصحة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، رقم 4، ديسمبر 2014م.
- منظمة الصحة العالمية، 2014، وكالة الوقاية الصحية البريطانية والمركز الأمريكي لمنع تفشي الأمراض والسيطرة عليها.
- Baize, Sylvain; Pannetier, Delphine; Oestereich, Lisa; Rieger, Toni (16 April 2014). "Emergence of Zaire Ebola Virus Disease in Guinea — Preliminary Report". *New England Journal of Medicine* 371 (15): 1418–25.
- Baize, S., et al., 2014: Outbreaks caused by viruses of the genera ebolavirus and marburgvirus represent a major public health issue in sub-Saharan Africa., *New England Journal of Medicine*; October 9, (371): 1418-1425
- Bermejo, M., et al., 2006: Ebola Outbreak Killed 5000 Gorillas, *Science*, 08 Dec 2006, (314): 1564.
- CDC, 2014: "Ebola Hemorrhagic Fever Prevention". Centers for Disease Control, July 31.
- CDC, 2014: "Guidance for Safe Handling of Human Remains of Ebola Patients in U. S. Hospitals and Mortuaries". Centers for Disease Control. 1 October 2014.
- Cenciarelli, O., et al., 2015: Ebola Virus Disease 2013-2014 Outbreak in West Africa: An Analysis of the Epidemic Spread and Response. *International Journal of Microbiology*, 2015, 12. <http://dx.doi.org/10.1155/2015/769121>
- Chan, M (Aug 20, 2014). Ebola Virus Disease in West Africa – No Early End to the Outbreak.". *The New England Journal of Medicine* 371 (13): 1183–5.
- Daniel, G. & Lara, S., 2014: Outbreak of Ebola Virus Disease in Guinea: Where Ecology Meets Economy, *Negl. Trop. Dis.* 8(7), July 31, 2014:3056.
- FAO, 2015: "Ebola Outbreak in West Africa Updates". UN (FAO), 11 April 2015.
- Gonzalez, J., et al., 2005: Ebola virus circulation in Africa: a balance between clinical expression and epidemiological silence. *Bull. Soc. Pathol. Exot.* 2005 Sep; 98(3): 210-7.
- Groseth, A., et al., 2007: The ecology of Ebola virus. *Trends in Microbiology*, Volume 15, Issue 9, pp. 408–416.

- Hartl, G.,2014 Unprecedented number of medical staff infected with Ebola WHO, Department of Communications, August 2014.
- Johnson,K.,1981:Ecology of Ebola virus: A first clue; Historical Commentary, The Journal of Infectious Disease,143(5):749.
- Kelland, K., 2014: Ebola map shows people in more African regions risk infection from animals, Reporting of World health ,London, sept 8,2014.
- Peters, C. & Peters, G., 1999: An Introduction to Ebola: The Virus and the Disease, The Journal of Infectious Diseases, Volume 179, Issue Supplement 1, pp. ix-xvi.
- Pierre, R., et al., 2005: Wild Animal Mortality Monitoring and Human Ebola Outbreaks, Gabon and Republic of Congo, 2001–2003, CDCEID journal, Centers for Disease Control and prevention, (11), Number 2, February 2005.
- Population Reference Bureau, 2016: World population data sheet; with a special focus on human needs and sustainable resources.
- Roy, C., Joseph B., & Osman A,1983: Ebola virus disease in southern Sudan: hospital dissemination and intra familial spread, Bulletin of the World Health Organization, 61 (6): 997-1003.
- UNDP, 2014: Socio-economic impact of the Ebola Virus Disease in Guinea, Liberia and Sierra Leone.
- UNDP, 2014: The Ebola Virus Disease (EVD) is threatening livelihoods. Socio-economic impact of Ebola Virus Disease in Guinea, Liberia and Sierra Leone, Vol. 1, No. 5, 28 November 2014, 33-34.
- WHO,2014: "Ebola virus disease, West Africa (Situation as of 16 April 2014)". 18 September 2014.
- WHO, 2015: Ebola virus disease, Fact sheet N(103), August 2015.
- WHO, 2015:Work sheet
- WHO, 2015: Ebola Situation Report, 14 October 2015.
- WHO, 2015: Ebola Situation Report, 1 July 2015.
- WHO, 2015: World health statistics, Geneva, Switzerland.
- Weingartl, H., et al., 2013: Review of Ebola virus infections in domestic animals. Developments of Biologicals (Basel), 2013, May14;135:211-8.
- WHO, 2017: Ebola in Sierra Leone; A slow start to an outbreak that eventually outpaced all others, One year into the Ebola epidemic, January 2015.
- World Bank, 2014: "New World Bank Group Study Forecasts Billions in Economic Loss". World Bank, 8 October 2014.